



## المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة

### دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد محمد محمد إبراهيم مندور

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية الأعمال (التجارة سابقاً)

جامعة الإسكندرية

mohamed.mandour@alexu.edu.eg

د. محمد إسماعيل السيد محمد إبراهيم

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية الأعمال (التجارة سابقاً)

جامعة الإسكندرية

mohamed-ismail-elsayed@alexu.edu.eg

### المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

إبراهيم، محمد إسماعيل السيد محمد؛ مندور، محمد محمد محمد إبراهيم (٢٠٢٥). المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦ (١) ج ٢، ١٠٦٧-١١٠٣.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة

### دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد إسماعيل السيد محمد إبراهيم؛ د. محمد محمد محمد إبراهيم مندور

#### ملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة واختبار المقدرة التقييمية Value relevance للأصول غير الملموسة التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، إلى جانب تحليل تأثير تطوير معايير المحاسبة المصرية كمتغير مُعدّل Moderator variable على هذه المقدرة التقييمية. اعتمدت الدراسة على منهج تطبيقي، حيث تم اختيار عينة مكونة من ٦٨ شركة مدرجة في البورصة المصرية، بإجمالي ٦٦٤ مشاهدة خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩. وقد أظهرت النتائج المتعلقة بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معلومات الأصول غير الملموسة المُفصح عنها وسعر السهم، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. وتشير هذه النتيجة إلى أن معلومات الأصول غير الملموسة تتمتع بقدرة تقييمية واضحة في البيئة المصرية. أما فيما يتعلق بتأثير تطوير معايير المحاسبة المصرية، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين المتغير التفاعلي Interactive variable الناتج عن تطوير تلك المعايير وسعر السهم، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪. وتؤكد هذه النتائج أن الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في ظل تطوير معايير المحاسبة المصرية يُسهم في تعزيز المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة داخل السوق المصرية.

الكلمات المفتاحية: الأصول غير الملموسة، المقدرة التقييمية، معايير المحاسبة المصرية.

#### ١ - مقدمة البحث

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً جذرياً من الاعتماد على الشركات التي تركز على الأصول الملموسة إلى تلك التي تعتمد بشكل مكثف على الأصول غير الملموسة (Kumari and Mishra, 2020). فقد أصبح الاقتصاد اليوم قائماً على المعرفة والابتكار والتطور المستمر، حيث يُعد رأس المال البشري والقدرات الإدارية من الموارد غير الملموسة الأساسية التي تساهم في استمرارية نشاط الشركات في بيئة تتسم بشدة التنافسية، وتُعزز من قيمتها السوقية (Mariana and Mihaela, 2023).

وفي ظل هذه التحولات، أصبحت الأصول غير الملموسة تمثل إحدى الركائز الأساسية للقوة التنافسية للشركات، نتيجة للتغيرات الجذرية في الاقتصاد العالمي. ولم تعد الأصول الملموسة التقليدية تلعب الدور الرئيسي ذاته في القوائم المالية، مما يعكس التحول نحو اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة والإبداع (Güleç, 2021).

وتُعد الموارد غير الملموسة، مثل سمعة الشركة، وتحفيز الموظفين، والابتكار، من العوامل الحاسمة لتحقيق النجاح التجاري. بل إن البعض يجادل بأن الأصول غير الملموسة تشكل واحدة من أهم الموارد الاستراتيجية التي تتيح خلق القيمة للشركات الحديثة في مختلف المجالات، وليس فقط في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة (Grzybek and Nichita, 2024).

يعرف معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصل غير الملموس بأنه أصل ذو طبيعة غير نقدية، يمكن تحديده، وليس له وجود مادي. ويُعتبر الأصل قابلاً للتحديد إذا كان من الممكن فصله أو عزله عن الشركة، بحيث يمكن بيعه أو التنازل عنه أو الترخيص به أو تبادله، سواء بشكل منفرد أو بالاقتران مع عقد أو أصل أو التزام ذي صلة. كما يُعد الأصل قابلاً للتحديد إذا نشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى، بغض النظر عن إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها عن الشركة أو عن أي حقوق أو التزامات أخرى. يعكس هذا التعريف الإطار المحاسبي الدقيق لتحديد الأصول غير الملموسة، ويبرز أهمية قابلية الفصل أو الاستقلالية كعنصر أساسي في تحديد ماهيتها.

تتميز الأصول غير الملموسة بتنوع كبير في أنواعها، مما يجعل تحديد الطريقة المناسبة للمحاسبة عنها مهمة معقدة. وإلى جانب افتقارها للطبيعة المادية، تمتلك العديد من الأصول غير الملموسة خصائص فريدة ومزايا اقتصادية قد تشكل تحديات كبيرة لكيفية المحاسبة عنها. فعلى سبيل المثال، ما زالت هناك تساؤلات مستمرة حول ما إذا كان يجب الاعتراف بجميع الأصول غير الملموسة التي يتم تطويرها داخليًا ضمن القوائم المالية، أو إذا كان من الضروري استنفاد الشهرة بمرور الوقت أو الاكتفاء بإجراء اختبار التدهور لها. علاوة على ذلك، يظل النقاش حول تحديد ما يُعد أصلًا غير ملموس قابلاً للإدراج ضمن قائمة المركز المالي مفتوحًا، رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن على تناول هذه المسائل (Hussinki et al., 2024). يعكس هذا استمرار الجدل بين الممارسات المحاسبية والنظرية المحاسبية في إيجاد حلول متفق عليها لتلك التحديات.

من منظور وضع السياسات، يُعتبر التطور الأبرز خلال العشرين عامًا الماضية هو التركيز المتزايد الذي أولاه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للأصول غير الملموسة. فقد شهدت المحاسبة عن الأصول غير الملموسة تغييرات جذرية خلال العقود الأخيرة (Hussinki et al., 2024). وقد أدى هذا الاهتمام المتزايد إلى اهتمام الأبحاث حول تقييم هذه الأصول، بما يشمل تأثيراتها على سياسات الشركات وقيمتها السوقية الإجمالية. وبذلك، أصبحت الأصول غير الملموسة محط اهتمام كبير نظرًا لدورها المحوري في تحديد القيمة الاستراتيجية للشركات وتعزيز تنافسيتها في الأسواق (Masulis et al., 2023).

يُعد تقييم الأصول غير الملموسة تحديًا بطبيعته، نظرًا لأن هذه الأصول لا تتنخفض قيمتها دائمًا، وحتى في حالة حدوث انخفاض، فمن غير المرجح أن يكون ذلك بشكل متنسق عبر جميع الشركات. لذلك، فإن منح المديرين بعض السلطة التقديرية في التعامل مع الأصول غير الملموسة قد يُساهم في تقليل الأخطاء أو التحيزات، مما يعزز من إمكانية الاعتماد على هذه الأصول كما تظهر في القوائم المالية. ويُفهم من ذلك أن المديرين يمكنهم استغلال سلطتهم التقديرية لنقل معلوماتهم الخاصة إلى سوق رأس المال بشكل أكثر دقة، مما يُقلل من عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. ولكن لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون حوافز الإفصاح المالي للمديرين متنسقة مع مصالح المساهمين، بحيث يتم تعزيز الشفافية وتحقيق المصداقية في التقارير المالية (Dahmash et al., 2009).

تُعد التقارير المالية للشركات مصدرًا رئيسيًا لتقديم معلومات مفيدة يعتمد عليها المستثمرون المحتملون لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وعندما تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير ذات صلة مباشرة بقيمة الشركة، يُشار إليها بالمقدرة التقييمية. وتُعتبر اختبارات المقدرة التقييمية بمثابة اختبارات مزدوجة تقيس كلاً من ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها (Park and Jang, 2021). وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تلعبه الأصول غير الملموسة في تقييم الشركات، إلا أن المقدرة التقييمية لهذه الأصول لا تزال محاطة بالغموض. ويُظهر ذلك الحاجة إلى مزيد من البحث والاختبار لفهم مدى انعكاس الأصول غير الملموسة على قيمة الشركة، وأثر الإفصاح عنها في تعزيز جودة القرارات الاستثمارية (Park and Jang, 2021).

يُعد أحد أكثر الأسئلة تحديًا في الدراسات المحاسبية المتعلقة بالأصول غير الملموسة هو تحديد نوع المعلومات المرتبطة بهذه الأصول التي تكون ذات صلة وملائمة لمستخدمي المعلومات المالية، وخاصة المستثمرين باعتبارهم المجموعة الرئيسية من أصحاب المصلحة. بمعنى آخر، إلى أي مدى تعكس الأرقام المحاسبية المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في قراراتهم؟ هذا السؤال يقع ضمن نطاق ما يُعرف بـ "أبحاث المقدرة التقييمية" (value-relevance). تشكل أبحاث المقدرة التقييمية تيارًا واسعًا من الدراسات التي تناولت قضايا محاسبية متنوعة، بدءًا من تحليل المعلومات المحاسبية العامة وصولًا إلى قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات والتقارير المتكاملة. وتُعتبر الأرقام المحاسبية ذات مقدرة تقييمية إذا كانت مرتبطة بسوق الأسهم وتعكس تأثيرًا مباشرًا على قرارات المستثمرين (Grzybek and Nichita, 2024).

يمكن تعريف المقدرة التقييمية بأنها العلاقة بين القيم المحاسبية والقيم السوقية، وتُعد واحدة من أهم خصائص جودة التقارير المالية. ومع مرور الوقت، ازدادت أهمية المحاسبة عن الأصول غير الملموسة، بما في ذلك الاعتراف بها، وقياسها، والإفصاح عنها بشكل دقيق، وذلك نظرًا للأهمية المتزايدة التي تحتلها هذه الأصول في قائمة المركز المالي، والتحول الكبير من اقتصاد يعتمد على الأصول الملموسة إلى اقتصاد قائم على الأصول غير الملموسة. وتتناول المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة مدى جودة ارتباط المعالجات المحاسبية لهذه الأصول بالقيم السوقية للأوراق المالية. وتُعد هذه القضية مثيرًا للنقاش والجدل الحاد في الدراسات المحاسبية، حيث تستمر التساؤلات حول الكيفية التي يمكن بها تحسين المحاسبة عن الأصول غير الملموسة لتعكس بشكل أكثر دقة تأثيرها الحقيقي على قيمة الشركة (Güleç, 2021).

## 2- مشكلة وتساؤلات البحث

قد تؤدي المتطلبات التقييمية نسبيًا فيما يتعلق بمعالجة الأصول غير الملموسة إلى جعل القيم المفصح عنها للأصول غير الملموسة بعيدة عن واقعها الاقتصادي، حيث يتم تقدير هذه الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية، أو ما يُعرف بالمعالجة المنخفضة. وعلى النقيض، قد تفتح المعاملة المرنة نسبيًا الباب أمام ممارسات انتهازية تتعلق بالأصول غير الملموسة، مما يؤدي إلى تقديرها بأعلى من قيمتها الحقيقية، أو ما يُعرف بالمعالجة المبالغ فيها. وفي ظل هذين النقيضين، من المفترض أن تكون القيمة الحقيقية للأصول غير الملموسة أقرب إلى نقطة وسطى تعكس واقعها الاقتصادي بدقة. ومع ذلك، يظل تحقيق هذا التوازن تحديًا، حيث تتطلب العملية سياسات محاسبية دقيقة وشفافة تقلل من احتمالات التقدير الخاطئ أو التحيز (Dahmash et al., 2009).

يُضاف إلى ذلك وجود مخاوف متزايدة بشأن عدم الاعتراف بالعديد من الأصول غير الملموسة كأصول، ويرجع ذلك جزئياً إلى الطبيعة المتحفظة لمعايير الاعتراف بالأصول. ونتيجة لهذه المعايير، تجد الشركات التي تستثمر في الأصول غير الملموسة ذات المستويات المرتفعة من عدم التأكد صعوبة في الاعتراف ببعض هذه الأصول كأصول فعلية. ويؤدي هذا إلى تحديات في تقديم معلومات مالية ملائمة وشفافة للأطراف الخارجية، خاصة بالنسبة للشركات التي تعتمد بشكل كبير على المعرفة والإبداع في أعمالها. وبالتالي، قد يتضاءل محتوى المعلومات الواردة في القوائم المالية، مما يقلل من فائدتها للمستثمرين. وتظهر هذه المشكلة بشكل أكبر في شركات التكنولوجيا التي تستثمر بكثافة في تطوير الأصول غير الملموسة داخلياً. فعلى الرغم من أهمية هذه الاستثمارات، إلا أن الأصول غير الملموسة الناتجة عنها لا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية. ونتيجة لذلك، يتم تحميل الإنفاق على تطوير هذه الأصول مباشرة على قائمة الدخل، مما يؤدي إلى أرباح وقيم دفترية قد لا تعكس بدقة القيمة الحقيقية للشركة أو أدائها المالي الفعلي (Oliveira et al., 2010; Ciftci et al., 2014).

وأخيراً، يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من عدم التأكد إلى جعل تقديرات القيمة العادلة أقل ملاءمة وأقل قدرة على تمثيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بصدق. فمع ارتفاع مستوى عدم التأكد، تضعف العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، حتى تصبح هذه العلاقة قريبة من الصفر. وبوجه عام، تسهم المستويات المرتفعة من عدم التأكد في تقليص المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تقديم تمثيل صادق وموثوق يعكس الواقع الاقتصادي للشركات. يشكل ذلك تحدياً كبيراً في ضمان جودة التقارير المالية وفعاليتها في دعم قرارات المستثمرين والأسواق المالية (King et al., 2024).

وأمام هذه التحديات، تنطلق دوافع إجراء هذا البحث من النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات، والتي تشير إلى انخفاض المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (مثل الأرباح وقيم حقوق الملكية الدفترية) على مدى العقود الأخيرة (Bugeja and Gallery, 2006; Al-Jifri and Citron, 2009; Dahmash et al., 2009; Oliveira et al. 2010). ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى زيادة الأصول غير الملموسة التي لا يتم الإفصاح عنها. ومع ذلك، توصلت دراسات أخرى (Kimouche and Rouabhi, 2016; Park and Jang, 2021; Kumari and Mishra, 2023) إلى نتائج متباينة، حيث لم تجد جميعها أدلة قاطعة على انخفاض المقدرة التقييمية للتقارير المالية. يمكن تفسير هذا التباين في النتائج من خلال الاختلافات بين الدول في فلسفات إعداد التقارير المالية وممارسات القياس المستخدمة. فعلى سبيل المثال، شهدت الدول الأوروبية تحسناً في المقدرة التقييمية مع تحولها التدريجي من أنظمة المحاسبة الموجهة نحو الائتمان والمدفوعة بالضرائب إلى أنظمة موجهة نحو المساهمين، تتميز باستخدام المحاسبة الضريبية المؤجلة. يعكس هذا التحول تغييراً جوهرياً في هيكل إعداد التقارير المالية، مما أسهم في تعزيز المقدرة التقييمية للتقارير في تلك الدول (Oliveira et al., 2010).

في ظل التحديات المرتبطة بمعالجة معلومات الأصول غير الملموسة وتأثيرها على جودة التقارير المالية، يتضح وجود فجوة معرفية ملحوظة، خاصة في السياق المصري، حيث لم تتناول الدراسات السابقة - في حدود علم الباحثين - تأثير تطوير معايير المحاسبة المصرية على المقدرة التقييمية لمعلومات هذه الأصول. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحديث المعايير وتحقيق توافق مع المعايير الدولية، لا تزال هناك حاجة ملحة لاستكشاف مدى فعالية هذه التحديثات في تمثيل القيمة الحقيقية للأصول غير الملموسة. ومن هنا، يسعى الباحثان إلى دراسة هذه العلاقة في البيئة المصرية، بما يسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وزيادة ملاءمتها لاحتياجات المستثمرين وأصحاب المصلحة.

وفي ضوء ما سبق يمكن استخلاص التساؤلات التي يحاول البحث الحالي الإجابة عليها فيما يلي:

- هل هناك مقدرة تقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة في البيئة المصرية؟
- هل يؤثر تطور معايير المحاسبة المصرية على المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة؟

### 3- أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى دراسة واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات المتعلقة بالأصول غير الملموسة في البيئة المصرية. كما يسعى إلى تحليل واختبار تأثير تطوير معايير المحاسبة المصرية لعام ٢٠١٥ على هذه المقدرة التقييمية، بهدف استكشاف مدى التحسن أو التغير الناتج عن تلك التطويرات. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية، مما يتيح تقديم رؤية عملية تعكس الواقع الفعلي للأصول غير الملموسة وتأثيرها في سوق المال المصري.

### 4- أهمية البحث

ترجع الأهمية العلمية للبحث الحالي إلى أن المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة، بما يشمل الاعتراف والقياس والإفصاح، لا تزال محلاً للنقاش المستمر في الفكر المحاسبي. كما أن موضوع المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة يُعد من القضايا المحورية والمثيرة للجدل التي لم يتم التوصل إلى توافق كامل حتى الآن. ويتضح ذلك من خلال تزايد الدراسات المحاسبية التي تركز على هذا الموضوع بمرور الوقت. ومن الملاحظ أن معظم الدراسات التي تناولت المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة اعتمدت على بيانات مأخوذة من دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، والتي تنتمي إلى المدرسة الأنجلوساكسونية (Anglo-Saxon) التي تُوجهها سوق رأس المال. ومع ذلك، فإن الدور المتزايد للاستثمارات غير الملموسة في الاقتصاد العالمي، إلى جانب التغيرات السريعة في طبيعة هذه الاستثمارات، يفتح الباب أمام فرص بحثية مستقبلية. ويمكن لهذه الأبحاث أن تستفيد من بيانات أحدث ومن بلدان لم تُفحص بعمق في الدراسات السابقة، مما يساهم في تقديم رؤى أكثر شمولية ودقة حول المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة (Güleç, 2021; Grzybek and Nichita 2024).

أما الأهمية العملية للبحث الحالي فتبرز في أن المقدرة التقييمية تُعد واحدة من الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، وهي أكثر أهمية من خصائص أخرى للمعلومات مثل **التحفظ** أو **التوقيت المناسب**. وتوفر الدراسات التي تتناول المقدرة التقييمية رؤى قيمة ليس فقط للباحثين الأكاديميين أو مستخدمي القوائم المالية، ولكن أيضًا لواقعي معايير المحاسبة، وصناع السياسات، والجهات التنظيمية (Güleç, 2021). علاوة على ذلك، فإن البحث في مجال المقدرة التقييمية يهدف إلى تقديم أدلة عملية تمكّن واضعي معايير المحاسبة من مراجعة معتقداتهم السابقة حول كيفية انعكاس الأرقام المحاسبية في أسعار الأسهم. وبالتالي، يمكن أن تكون هذه الأدلة ذات فائدة كبيرة خلال مداولاتهم بشأن تطوير أو تعديل معايير المحاسبة، مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية وملاءمتها لاحتياجات المستخدمين (Barth et al., 2001).

## 5- حدود البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية الأخرى بخلاف الأصول غير الملموسة. كما يهدف إلى فحص أثر تطوير معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥ على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة وبالتالي، يخرج عن نطاق البحث الحالي تطوير معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠٠٦ وفي عام ٢٠٢٣. كما يخرج عن نطاق البحث العوامل الأخرى التي قد تؤثر على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة مثل جودة المراجعة.

## 6- خطة البحث

تحقيقاً لأهداف البحث، فقد تم تقسيم ما تبقى منه إلى الأقسام التالية:

1-6 تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٢-6 منهجية البحث.

3-6 الخلاصة والأبحاث المستقبلية.

## 1-6 تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

كما تم الإشارة سابقاً، فإن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحليل ودراسة واختبار المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة. وبناءً على ذلك، يتضمن هذا القسم استعراض ما يلي: أولاً، يبدأ الباحثان بتوضيح مفهوم وطبيعة الأصول غير الملموسة، مع التركيز على خصائصها المميزة ودورها في البيئة الاقتصادية المعاصرة. ثانياً، يتم تسليط الضوء على الممارسات المحاسبية المتعلقة بالأصول غير الملموسة، بما يشمل أساليب الاعتراف، والقياس، والإفصاح المحاسبي. بعد ذلك، يتم استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، والتي تناولت المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة، من أجل تقديم رؤية شاملة عن تطور الأبحاث في هذا المجال، وتحديد الفجوات البحثية التي يمكن معالجتها. وأخيراً، يتم استخدام هذه المراجعات لاشتقاق فروض البحث، والتي تشكل الإطار الأساسي للتحليل والتفسير في الأقسام القادمة من البحث.

وفي ضوء ذلك سوف يتم تناول النقاط التالية:

1-1-6 مفهوم وطبيعة الأصول غير الملموسة

2-1-6 المحاسبة عن الأصول غير الملموسة

3-1-6 مفهوم المقدرة التقييمية

4-1-6 اشتقاق فروض البحث

## 1-1-6 مفهوم وطبيعة الأصول غير الملموسة

يشمل مصطلح الأصول غير الملموسة طبقاً واسعاً من الأصول والموارد والقدرات التي تسهم بشكل كبير في الإمكانيات الإنتاجية للشركات، لكنها تفتقر إلى طبيعة مادية ملموسة (Bagna et al., 2024). ووفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣٨)، يُعرف الأصل غير الملموس بأنه أصل غير نقدي يمكن تحديده ولا يمتلك جوهرًا ماديًا. يمكن تحديد هذه الأصول عندما تكون قابلة للفصل عن الشركة، أو عندما تنشأ عن حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى. كما يمكن بيع الأصول القابلة للفصل، أو نقلها، أو ترخيصها، أو تبادلها. أما معايير المحاسبة الأمريكية، فتعرف الأصول غير الملموسة بأنها أصل غير مالي يفتقر إلى الوجود المادي. وتتطلب هذه المعايير أن تكون الأصول غير الملموسة التي تم تحديدها بشكل منفصل جزءًا مما يتم تبادله بين المشتري والمستحوذ عليه في عملية الدمج التجاري، وليس نتيجة لمعاملات منفصلة. وتشمل الأمثلة الشائعة للأصول غير الملموسة براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق الطبع، والنشر. أما الشهرة، فتُعد أيضًا أحد الأصول غير الملموسة، لكن لا يتم الاعتراف بها إلا عند الاستحواذ على شركة، حيث تعكس القيمة الإضافية التي تُمنح للشركة المستحوذ عليها بناءً على سمعتها أو علاقاتها (Hussinki et al., 2024).

يمكن تصنيف الأصول غير الملموسة إلى قسمين رئيسيين (Dahmash et al., 2009):

أ- الأصول غير الملموسة غير القابلة للتحديد: وهي تشمل الشهرة الناتجة عن عمليات الاستحواذ، حيث تُعبر عن القيمة الإضافية التي تحققها الشركة نتيجة لعوامل مثل السمعة أو العلاقات الاستراتيجية.

ب- الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد: وهي الأصول التي يمكن تحديدها إذا كانت ناشئة عن حقوق تعاقدية أو قانونية (المعيار التعاقدية أو القانوني) أو إذا كانت قابلة للفصل عن الشركة، بحيث يمكن بيعها أو ترخيصها بشكل مستقل (معيار القابلية للانفصال).

وتنقسم الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد إلى ثلاث فئات رئيسية:

### • الفئة الأولى: الأصول غير الملموسة المتعلقة بالتكنولوجيا

تشمل هذه الفئة التقنيات المتقدمة مثل براءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، ومشروعات البحث والتطوير التي لا تزال قيد التنفيذ.

### • الفئة الثانية: الأصول غير الملموسة المتعلقة بالتسويق

تتضمن العلامات التجارية، والأسماء التجارية، بما في ذلك أسماء النطاقات الإلكترونية. كما تشمل الأصول المتعلقة بالملاء، مثل عقود العملاء والعلاقات التي تم بناؤها معهم.

### • الفئة الثالثة: الأصول غير الملموسة الأخرى القابلة للتحديد

تغطي هذه الفئة مجموعة متنوعة من الأصول مثل حقوق التعدين، واتفاقيات توريد الفحم، واتفاقيات عدم المنافسة، وغيرها من الحقوق المشابهة التي يمكن تحديدها وقياسها (Lim et al., 2020).

تتميز الأصول غير الملموسة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأصول، وهي كالتالي (فؤاد وتقرارت، ٢٠٢٤):

- **عدم وجود كيان مادي:** الأصول غير الملموسة لا تتمتع بوجود مادي ملموس، بل تُحدد قيمتها بناءً على وجودها غير المادي والطرق التي تتيح تقديرها بعيداً عن أي ارتباط بوجودها المادي.

- **ليست أصولاً مالية:** على الرغم من أن العديد من الأصول المالية مثل الودائع والحسابات البنكية تقتدر أيضاً إلى وجود مادي، إلا أنها لا تصنف كأصول غير ملموسة، لأن قيمتها تعتمد على الحق في الحصول على النقد أو ما يعادله في المستقبل.

- **السيطرة:** تشير السيطرة إلى قدرة الشركة على تحصيل المنافع الاقتصادية الناتجة عن الأصل، مع تقليل فرص حصول الأطراف الأخرى عليها. وغالباً ما تتطلب هذه السيطرة حقوقاً قانونية أو تعاقدية، إلا أن صعوبة السيطرة على العديد من الأصول غير الملموسة يجعل الاعتراف بها ضمن الميزانية أمراً معقداً أو غير ممكن.

- **المنافع الاقتصادية:** تُولد الأصول غير الملموسة منافع اقتصادية مثل الحقوق والامتيازات التي يمكن أن تكون منتظمة أو غير منتظمة. ومع ذلك، تواجه بعض الأصول تحديات تتعلق بصعوبة تحديد هذه المنافع وحصها، مما يؤدي إلى صعوبة تقدير أعمارها الإنتاجية بدقة.

- **قابلية التحديد:** يُعتبر الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد إذا كان من الممكن فصله عن الشركة أو الأصول الأخرى، بحيث يمكن التنازل عنه، أو تأجيله، أو تبادله بشكل منفرد أو ضمن عقد يشمل أصولاً أو التزامات ذات صلة. كما يمكن اعتباره قابلاً للتحديد إذا نشأ عن حقوق قانونية أو تعاقدية، بغض النظر عن إمكانية فصلها أو التنازل عنها.

- **استخدام الأصول غير الملموسة:** يصعب غالباً استخدام الأصول غير الملموسة بشكل مستقل، حيث تتطلب الاشتراك مع موارد أخرى لتحقيق المنافع الاقتصادية المرجوة.

وبناءً على ما تم عرضه، يرى الباحثان أن الأصول غير الملموسة تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز القيمة الاقتصادية للشركات، إلا أن طبيعتها غير المادية وقابلية تحديدها المحدودة تفرض تحديات جوهرية على عملية قياسها والاعتراف بها في التقارير المالية. تبرز أهمية هذه الأصول، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الحديث على المعرفة والابتكار كمحركات للنمو، ما يجعل الحاجة ملحة لتطوير معايير محاسبية أكثر ملاءمة تساهم في تحسين الإفصاح عن هذه الأصول وتقديرها بشكل يعكس واقعها الاقتصادي بدقة. لذا، يهدف البحث الحالي إلى تسليط الضوء على هذه التحديات ودراسة سبل تحسين التعامل مع الأصول غير الملموسة في البيئة المحاسبية.

## 6-1-2 المحاسبة عن الأصول غير الملموسة

تواجه عملية وضع المعايير المحاسبية ثلاث تحديات رئيسية تتعلق بالمعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة. التحدي الأول يتعلق بضرورة الاعتراف بالأصول غير الملموسة في القوائم المالية من خلال رسميتها بدلاً من تحميلها على المصروفات، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الأصول غير الملموسة المشتراة وتلك التي تُولد داخلياً. أما التحدي الثاني، فيتناول كيفية معالجة الأصول غير الملموسة بمرور الوقت، حيث يمكن استنفاد جميع الأصول غير الملموسة بشكل منهجي، بما في ذلك الأصول ذات الأعمار غير المحددة، أو إخضاع تلك الأصول لاختبارات التدهور التي

تُحدد على أساس معايير واضحة ودقيقة. التحدي الثالث يرتبط بإمكانية السماح للشركات بإعادة تقييم الأصول غير الملموسة (بالزيادة) لتعكس قيمتها العادلة بشكل أفضل، مع تحديد الظروف والشروط التي يمكن من خلالها تنفيذ هذه التقييمات. تعكس هذه القضايا أهمية تطوير معايير محاسبية مرنة ودقيقة توازن بين تقديم صورة مالية عادلة وتحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي (Dahmash et al., 2009).

تتجلى أهم الاختلافات بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأصول غير الملموسة في النقاط التالية:

معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية	
يتم تحميل مصروفات البحث على المصروفات، بينما يسمح برسمة تكاليف التطوير عند توافر مجموعة من الشروط، وبذلك يمكن تسجيل الأصول المولدة داخلياً بشروط معينة.	تُعتبر جميع مصروفات البحث والتطوير مصروفات، ولا يسمح برسمة أي أصول مولدة داخلياً.	الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً
يمكن قياس الأصول غير الملموسة بنموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم في حال توافر سوق نشط.	تُقاس بالتكلفة التاريخية فقط ولا يسمح باستخدام خيار التقييم بالقيمة العادلة.	القياس اللاحق للأصول غير الملموسة
يتم تنفيذ اختبار التدهور على خطوة واحدة من خلال مقارنة القيمة الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، علمً بأن الأخيرة تُحدد بالقيمة الأكبر من بين صافي القيمة العادلة للأصل وإجمالي التدفقات النقدية المخصومة نتيجة استخدام الأصل.	يتم إجراء اختبار التدهور على خطوتين: ١) مقارنة القيمة الدفترية مع القيمة القابلة للاسترداد (دون خصم التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام الأصل). ٢) احتساب خسارة التدهور بالفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة العادلة للأصل.	إجراءات اختبار التدهور
يُسمح باسترداد خسائر التدهور.	لا يُسمح باسترداد خسائر التدهور.	استرداد خسائر التدهور
يتم إجراء اختبار تدهور الشهرة على مستوى وحدات توليد النقود.	يتم إجراء اختبار تدهور الشهرة على مستوى وحدات التقرير.	اختبار تدهور الشهرة
يمكن تحميل خسائر تدهور الشهرة التي تتجاوز القيمة الدفترية للشهرة للأصول المرتبطة بالوحدة المولدة للنقود.	لا يمكن أن تتجاوز خسائر تدهور الشهرة القيمة الدفترية للشهرة.	خسائر تدهور الشهرة

المصدر: Hussinki et al. (2024)

فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الأمريكية، وفي إطار محاولة عام ٢٠٠١ لتوحيد المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم (١٤٢) بعنوان "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى". في السابق، كان يُفترض أن جميع الأصول غير الملموسة تمتلك أعمارًا محدودة، وبالتالي يجب استنفادها بالكامل حتى تصل إلى الصفر، مع وضع حد أقصى لفترة الاستنفاد يبلغ ٤٠ عامًا. ومع ذلك، قدم المعيار (١٤٢) نهجًا مختلفًا من خلال التمييز بين نوعين من الأصول غير الملموسة: (أ) الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة: يجب استنفاد هذه الأصول بشكل منهجي، ولكن دون تحديد حد أقصى لفترة الاستنفاد. (ب) الأصول غير الملموسة ذات الأعمار غير المحدودة: بدلاً من استنفادها، تخضع هذه الأصول لاختبار التدهور السنوي لتحديد ما إذا كانت قيمتها قد تدهورت. يعكس هذا التغيير تقدمًا ملحوظًا في المعايير المحاسبية، حيث يُركز على تقديم صورة أكثر دقة وواقعية لقيمة الأصول غير الملموسة وتأثيرها على القوائم المالية (Kim, 2024; Ma and Zhang, 2023).

تواصلت المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة في منع الشركات من رسملة استثمارات البحث والتطوير كأصول غير ملموسة، باستثناء بعض الحالات المحددة التي تشمل تكاليف تطوير برامج الحاسب الآلي. وفقًا لهذه المبادئ، تُعتبر التكاليف التي تُنفق داخليًا على إنشاء منتج برمجي مصروفات، ويجب تحميلها مباشرة على قائمة الدخل حتى يتم إثبات الجدوى التكنولوجية للمنتج. بعد الوصول إلى مرحلة التصميم التفصيلي للبرنامج أو إعداد نموذج العمل، تصبح التكاليف اللاحقة المرتبطة بتطوير المنتج قابلة للرسملة كأصول غير ملموسة. وعند رسملة هذه التكاليف، تخضع الأصول غير الملموسة الناتجة لعملية الاستنفاد بمرور الوقت، بما يتماشى مع العمر الإنتاجي المقدر لها. تعكس هذه القواعد نهجًا محاسبيًا دقيقًا يهدف إلى تقديم صورة عادلة عن قيمة الأصول البرمجية في القوائم المالية.

فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية، يقدم معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ إرشادات شاملة لمعالجة جميع أنواع الأصول غير الملموسة (Ma and Zhang, 2023). ويتميز هذا المعيار بوضعه شروط صارمة للاعتراف بالأصول غير الملموسة الناتجة عن التوليد الداخلي، مقارنة بأنواع الأصول الأخرى. لتحديد ما إذا كان المشروع الداخلي يستوفي معايير الرسملة، يُلزم المعيار الشركات بتصنيف المشروع إلى إحدى مرحلتين: (١) مرحلة البحث: يجب تحميل جميع النفقات التي تُنفق خلال هذه المرحلة على المصروفات مباشرة عند تحملها. (٢) مرحلة التطوير: يمكن رسملة النفقات الناتجة عن هذه المرحلة كأصول غير ملموسة، ولكن بشرط استيفاء مجموعة من المعايير المحددة. يعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المقدر على توليد منافع اقتصادية مستقبلية للتمييز بين مرحلة البحث ومرحلة التطوير. ولإثبات أن الأصل غير الملموس سيُنتج منافع اقتصادية مستقبلية، يتعين على الإدارة تقديم افتراضات معقولة وقابلة للدعم لتقدير الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال العمر الإنتاجي للأصل. ومع ذلك، تُشير الممارسة العملية إلى أن الشركات تواجه صعوبات كبيرة في تقديم افتراضات دقيقة ومعقولة يمكن الاعتماد عليها لإثبات احتمالية تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية. يعكس ذلك التحديات الجوهرية المرتبطة بتطبيق هذه القواعد المحاسبية على الأصول غير الملموسة.

ينص معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ بشكل محدد على أن الأصل غير الملموس الناشئ عن مرحلة تطوير مشروع داخلي يجب الاعتراف به كأصل إذا، فقط إذا، تمكنت الشركة من إثبات الشروط التالية مجتمعة:

- الجدوى الفنية: إثبات إمكانية إكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متاحًا للاستخدام أو البيع.
- النية لإكمال الأصل: توضيح نية الشركة لإكمال تطوير الأصل واستخدامه أو بيعه.
- القدرة على استخدام أو بيع الأصل: تقديم دليل على قدرة الشركة على استخدام الأصل أو بيعه بمجرد اكتماله.
- إثبات المنافع الاقتصادية المستقبلية: توضيح كيفية تحقيق الأصل غير الملموس لمنافع اقتصادية مستقبلية محتملة. ويشمل ذلك إثبات وجود سوق للأصل أو لمخرجاته، أو إثبات فائدته عند استخدامه داخليًا.
- توافر الموارد: التأكد من توافر الموارد الفنية والمالية وغيرها لإكمال تطوير الأصل واستخدامه أو بيعه.
- القدرة على قياس النفقات بشكل موثوق: القدرة على قياس التكاليف المنسوبة مباشرة إلى الأصل غير الملموس أثناء مرحلة التطوير بدقة وموثوقية.

ينص معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ على ضرورة قياس جميع الأصول غير الملموسة مبدئيًا بالتكلفة. تتضمن هذه التكلفة جميع النفقات المباشرة اللازمة لإنشاء الأصل وإعداده ليكون جاهزًا للتشغيل أو الإنتاج. كما يُحظر المعيار أي تعديل بأثر رجعي على النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم تحميلها سابقًا على المصروفات. هذا يعكس التزام المعيار بالتمييز الصارم بين مرحلتَي البحث والتطوير وضمان الشفافية في إعداد التقارير المالية.

بموجب نموذج التكلفة، يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل غير الملموس بمرور الوقت لتعكس تأثير كل من الاستنفاد والتدهور اللاحقين. لتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر تصنيف الأصول غير الملموسة إلى فئتين رئيسيتين: (أ) الأصول غير الملموسة ذات العمر المحدود: يتم تحديد عمر إنتاجي محدد لهذه الأصول، أي الفترة التي من المتوقع أن تُولد خلالها منافع اقتصادية للشركة. تُستنفد هذه الأصول بشكل منهجي على مدى عمرها الإنتاجي باستخدام طرق استنفاد مناسبة مثل طريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص. (ب) الأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدود: تُعتبر هذه الأصول قادرة على توليد منافع اقتصادية مستقبلية دون وجود حد زمني واضح لهذه الفائدة. بدلاً من استنفادها، تُخضع هذه الأصول لاختبار التدهور السنوي لتقييم ما إذا كانت قد فقدت جزءًا من قيمتها الدفترية. هذا التصنيف يعكس الفروقات الجوهرية في طبيعة الأصول غير الملموسة ويضمن أن القيم المدرجة في القوائم المالية تعكس واقعها الاقتصادي بدقة.

يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ باستخدام نموذج إعادة التقييم للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة، بشرط أن يُطبق هذا النموذج على جميع الأصول الأخرى في نفس الفئة، باستثناء الحالات التي لا يتوفر فيها سوق نشط لتلك الأصول. بموجب نموذج إعادة التقييم: يتم تسجيل الأصل غير الملموس بقيمة إعادة التقييم، وهي القيمة التي تعكس تقدير السوق النشط للأصل. يُطرح من هذه القيمة أي استنفاد متراكم تم تسجيله بعد التقييم، بالإضافة إلى خسائر التدهور المتراكمة التي

قد تنشأ بمرور الوقت. يشترط أن يتم قياس المبلغ المعاد تقييمه بالاستناد إلى بيانات من سوق نشط، مما يضمن موضوعية وموثوقية القيم المعترف بها في القوائم المالية. يعكس هذا النموذج مرونة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ في معالجة الأصول غير الملموسة، مع ضمان أن تكون القيم المعترف بها ذات مصداقية وتعكس الواقع الاقتصادي.

في مصر، تم تبني معايير المحاسبة الدولية عام ١٩٩٧ بموجب القرار الوزاري رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧. ومع التطورات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية، صدر القرار الوزاري رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦ لتحديث معايير المحاسبة المصرية بما يتماشى مع المستجدات الدولية. وفي هذا السياق، تم إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) عام ٢٠٠٦ لتحديد السياسات المحاسبية المتعلقة بالأصول غير الملموسة التي لم يتناولها أي معيار آخر بشكل محدد. وقد نص المعيار على ضرورة الاعتراف بالأصل غير الملموس فقط عند استيفاء شروط معينة تضمن تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية. كما وضع إطاراً لقياس القيمة الدفترية لهذه الأصول لضمان دقة التقارير المالية، مع إلزام الشركات بالإفصاح عن طبيعة الأصول غير الملموسة وقيمتها وأي تغييرات طرأت عليها. يعكس هذا المعيار التزام مصر بتطوير معاييرها المحاسبية لتواكب المعايير الدولية وتعزيز جودة الإفصاح المالي.

يعرف معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصل غير الملموس بأنه أصل ذو طبيعة غير نقدية يمكن تحديده ولا يمتلك وجوداً مادياً. ويشترط المعيار أن يكون الأصل غير الملموس قابلاً للتحديد بشكل واضح ومميز عن الشهرة. وتُعرف الشهرة، الناتجة عن دمج أو تجميع شركات الأعمال من خلال الاقتناء، بأنها المبلغ الذي يدفعه المشتري متوقعاً تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية. وفقاً للمعيار، يمكن تحديد الأصل غير الملموس في حالتين: (١) قابلية الفصل: يكون الأصل قابلاً للفصل إذا كان من الممكن فصله أو عزله عن الشركة وبيعه أو التنازل عنه أو ترخيصه أو تبادله، سواء بشكل منفرد أو مع عقد أو أصل أو التزام ذي صلة. (٢) النشأة عن حقوق تعاقدية أو قانونية: إذا نشأ الأصل عن حقوق تعاقدية أو غيرها من الحقوق القانونية، بغض النظر عن مدى إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها عن الشركة أو أي حقوق أو التزامات أخرى. يعكس هذا التعريف إطاراً محاسبياً دقيقاً لتحديد الأصول غير الملموسة وضمان التمييز بينها وبين الشهرة، مع التركيز على قابلية الفصل أو وجود حقوق تعاقدية أو قانونية.

يُعترف بالأصل غير الملموس إذا كانت هناك احتمالية لتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى الشركة يمكن نسبها إلى الأصل، وإذا أمكن قياس تكلفة الأصل بصورة موثوقة. وتعتمد الشركة في تحديد احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية على افتراضات منطقية ومعقولة تمثل أفضل تقدير تقوم به إدارة الشركة للظروف الاقتصادية المتوقعة خلال العمر الافتراضي للأصل. ويتم تسجيل الأصل غير الملموس عند القياس الأولي بالتكلفة، التي تشمل جميع النفقات المباشرة اللازمة للحصول عليه أو إعدادة ليصبح جاهزاً لتحقيق المنافع الاقتصادية المتوقعة.

يشير المعيار إلى أن الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً قد تكون صعبة التحديد عند تقييم أهليتها للاعتراف بها كأصول، وذلك بسبب صعوبة تحديد وجود أصل محدد يمكن أن يحقق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة، وصعوبة تقدير توقيت تلك المنافع، بالإضافة إلى تحديات قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق. فيما يتعلق بمرحلة البحث، لا يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ عن البحوث أو خلال مرحلة البحث في مشروع داخلي. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بجميع نفقات البحث (أو النفقات المتعلقة بمرحلة البحث في مشروع داخلي) كمصروفات مباشرة تُحمل على قائمة الدخل فور إنفاقها.

فيما يتعلق بمرحلة التطوير، تتطلب معايير المحاسبة المصرية توافر مجموعة من الشروط للاعتراف بالأصل غير الملموس الناتج عن مشروع داخلي. وتشمل هذه الشروط إثبات القدرة الفنية على استكمال الأصل ليصبح جاهزاً للاستخدام أو البيع، وتوافر النية لدى الشركة لاستكمالها، إلى جانب إثبات إمكانية استخدام الأصل أو بيعه. كما تشترط المعايير أن يُثبت الأصل قدرته على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية، سواء من خلال وجود سوق للأصل أو مخرجاته، أو عبر إثبات فائدته في حالة استخدامه داخلياً. وتتضمن الاشتراطات أيضاً توافر الموارد الفنية والمالية اللازمة لإكمال التطوير، مع ضرورة قياس النفقات المتعلقة بالأصل بدقة وموثوقية خلال فترة التطوير. وتتقارب هذه الاشتراطات بشكل كبير مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨، مما يؤكد التزام المعايير المصرية بمواكبة المعايير الدولية، مع مراعاة تحقيق الدقة والشفافية في التقارير المالية.

وفقاً للمعيار المصري، لا يتم الاعتراف بالعناصر المنتجة داخلياً، مثل العلامات التجارية للسلع، والأسماء التجارية للصحف والمجلات، وحقوق النشر، وقوائم العملاء، وغيرها من البنود المشابهة، كأصول غير ملموسة. وتعتمد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة على تحديد عمرها الإنتاجي؛ فإذا كان الأصل له عمر إنتاجي محدد، يتم استنفاده على مدى هذا العمر باستخدام طرق استنفاد مناسبة. أما إذا كان الأصل له عمر إنتاجي غير محدد، فلا يتم استنفاده، ولكن تُلزم الشركة بإجراء اختبار تدهور القيمة سنوياً أو عند وجود مؤشر على تدهور قيمته. ويتم هذا الاختبار من خلال مقارنة القيمة القابلة للاسترداد مع القيمة الدفترية للتحقق من عدم تجاوز القيمة المسجلة للقيمة القابلة للاسترداد. وتتفق هذه المعالجات تماماً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨، مما يعكس توافق المعايير المصرية مع النهج الدولي في معالجة الأصول غير الملموسة.

لمواكبة تطور معايير المحاسبة الدولية، صدر قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، والذي تضمن معايير المحاسبة المصرية المعدلة. وقد جاء التعديل الأبرز في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) في جانب القياس بعد الاعتراف بالأصل غير الملموس. ففي النسخة القديمة من المعيار، كان يُسمح للشركات بالاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية. أما في النسخة المعدلة، فقد تم إلغاء خيار نموذج إعادة التقييم، وأصبح لزاماً على جميع الشركات استخدام نموذج التكلفة فقط. بموجب نموذج التكلفة، يتم إثبات الأصل غير الملموس بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الاستنفاد ومجمع خسائر التدهور. يعكس هذا التعديل التزام المعايير المصرية بمزيد من التوافق مع الممارسات الدولية، مع التركيز على تقديم معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بشكل أكثر تحفظاً وموثوقية.

في مارس ٢٠٢٣، صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، وشمل القرار تعديلاً على معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣). بموجب هذا التعديل، تمت إعادة السماح للشركات بالاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية للقياس بعد الاعتراف بالأصول غير الملموسة. يعكس هذا التعديل مرونة أكبر في المعايير المصرية، حيث يمنح الشركات القدرة على اختيار النموذج الأنسب لطبيعة أعمالها ولتقديم تقارير مالية تعكس الواقع الاقتصادي بشكل أكثر دقة، سواء من خلال قياس الأصول بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الاستنفاد والتدهور أو من خلال إعادة التقييم بناءً على القيمة العادلة إذا توفرت أسواق نشطة تدعم هذا الخيار.

وفقاً لنموذج إعادة التقييم، يتم إثبات الأصل غير الملموس، بعد الاعتراف الأولي، بالمبلغ المعاد تقييمه، الذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ التقييم، مخصصاً منها أي مجمع استنفاد لاحق وأي خسائر مجمعة ناتجة عن تدهور القيمة. لتحديد القيمة العادلة، يتم الرجوع إلى سوق نشط إذا كان متاحاً. وفي حال عدم وجود سوق نشط، يتم الاعتماد على خبراء متخصصين في التقييم والتأمين، بشرط أن يكونوا مقيدين في سجل معتمد لدى الهيئة العامة للرقابة المالية لضمان الموثوقية والمصادقية. كما يشترط أن يتم إعادة التقييم بانتظام لضمان أن القيمة الدفترية للأصل لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمته العادلة في تاريخ إعداد الميزانية، مما يضمن أن القوائم المالية تعكس الواقع الاقتصادي بدقة وشفافية.

يشير (Barker et al. (2022) إلى أن الاعتراف الفوري بالاستثمارات غير الملموسة كمصروفات في قائمة الدخل، كما هو شائع في العديد من الممارسات الحالية، يؤثر سلباً على دقة قياس الدخل. ويعود ذلك إلى الفشل في التفريق بين النفقات التي تدعم الإيرادات الحالية وتلك التي تُعتبر استثمارات تهدف إلى توليد الإيرادات المستقبلية. على الجانب الآخر، تواجه الدعوات للاعتراف بجميع الأصول غير الملموسة في الميزانية العمومية تحديات مشابهة. إذ تتأثر قائمة الدخل بمرور الوقت نتيجة الاستنفاد والتدهور المرتبطين بهذه الأصول، وغالباً ما يؤدي ضعف دقة الاستهلاك أو الاستنفاد والانخفاض في القيمة إلى تقليل اتساق الأرباح وانخفاض المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل. وبالتالي، يُعتبر عدم التطابق في قائمة الدخل بين الإيرادات والمصروفات أمراً لا مفر منه. القضية الأساسية في المحاسبة عن الأصول، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، هي العمل على تقليل هذا الاختلاف إلى أدنى حد ممكن، بهدف الحفاظ على جودة ودقة المعلومات المالية المقدمة في قائمة الدخل.

ويُعد درجة عدم التأكد بشأن النتائج المستقبلية للاستثمار هو المعيار الحاسم في تحديد المعالجة المحاسبية المناسبة. إذ تؤثر هذه الدرجة على إمكانية وضع جدول استنفاد مسبق يعكس استهلاك الأصل مع تقليل احتمالات حدوث تدهور في القيمة. عندما يكون من الصعب تحقيق هذا المعيار بسبب ارتفاع درجة عدم التأكد، يكون الخيار الأنسب هو الاعتراف الفوري بالنفقات كمصروفات في قائمة الدخل. هذا الاعتراف الفوري لا يقتصر فقط على كونه بديلاً محاسبياً، بل يحمل خاصية مميزة وهي نقل حالة عدم التأكد المحيطة بالاستثمار إلى قائمة الدخل، مما يساعد في التفريق بين هذه الاستثمارات وتلك المعترف بها في الميزانية العمومية. بهذا الشكل، تعكس المعالجة المحاسبية الطبيعة الفعلية للاستثمار والمخاطر المرتبطة به، ما يسهم في تقديم معلومات أكثر شفافية ودقة للمستخدمين الماليين (Dahmash et al., 2009).

من ناحية أخرى، هناك آراء متباينة بين المستثمرين حول الاعتراف بجميع الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد في الميزانية العمومية (King et al., 2024). يرى بعض المستثمرين أن الاعتراف بجميع هذه الأصول بشكل منفصل عن الشهرة يمثل تمثيلاً صادقاً لما تم اكتسابه من الأصول، مما يساعد في تقديم صورة أوضح لتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. على الجانب الآخر، هناك مستثمرون لا يميزون بين الشهرة والأصول غير الملموسة القابلة للتحديد عند تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. ولهذا السبب، يُوصي هؤلاء بدمج جميع الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد ضمن الشهرة، باعتبارها جزءاً من القيمة الإجمالية للشركة. علاوة على ذلك، يعتقد فريق آخر من المستثمرين أن الاعتراف بالأصول غير الملموسة القابلة للتحديد بشكل منفصل يجب

أن يقتصر على الحالات التي تكون فيها هذه الأصول ذات أهمية استراتيجية لنجاح الأعمال في المستقبل. من وجهة نظرهم، فإن الأصول غير الملموسة غير الاستراتيجية لا توفر معلومات ملائمة عن المصادر المهمة للتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي قد لا تضيف قيمة حقيقية للتقارير المالية.

وأخيراً، يُفضل بعض المستثمرين الاعتراف المنفصل فقط بالأصول غير الملموسة القابلة للاستنفاد، شريطة أن تكون هذه الأصول قابلة للفصل عن الشركة، وأن يكون لها عمر إنتاجي قانوني أو تعاقدية محدد، بالإضافة إلى تدفقات إيرادات يمكن تحديدها بوضوح. يتميز هذا النوع من الأصول بعدم الحاجة إلى استثمارات مستقبلية للحفاظ على قيمته أو زيادتها، مما يجعل من السهل استنفادها خلال الفترة القانونية أو التعاقدية التي تُحقق فيها الإيرادات القابلة للتحديد. تُعد الأصول غير الملموسة القانونية أو المتعلقة بالعقود أمثلة بارزة على هذا النوع، مثل براءات الاختراع والتراخيص، حيث توفر هذه الأصول خصائص واضحة تسهل قياسها واستنفادها بناءً على الفترات الزمنية المحددة التي تُستخدم فيها لتوليد الإيرادات (Naimah, 2012).

أما الأصول غير الملموسة المجددة طبيعياً، فهي الأصول التي لا يتم استنفادها، ولكنها تتطلب نفقات مستقبلية مستمرة وغير مؤكدة للحفاظ على قيمتها أو زيادتها. تتميز هذه الأصول بعدم وجود أجل محدد لتحقيق التدفقات النقدية المستقبلية، مما يجعل تقدير العمر الإنتاجي لها أمراً صعباً. علاوة على ذلك، يصبح من المعقد التمييز بين التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الأصل المكتسب نفسه وتلك الناتجة عن النفقات الإضافية بعد الاستحواذ التي تُنفق للحفاظ على قيمة الأصل أو زيادتها. عادةً ما تكون هذه الأصول مرتبطة بمجالات التسويق أو العملاء، ويتم الحفاظ عليها من خلال نفقات تسويقية مستمرة أو نفقات جارية أخرى. على سبيل المثال، تعتمد قيمة العلامات التجارية (مثل علاقات العملاء) بشكل كبير على أنشطة الإعلان والترويج المستقبلية التي تُسهم في توليد مبيعات مستمرة من نفس العملاء. نظراً لهذه الخصائص، يرى بعض المستثمرين أن الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد والمجددة طبيعياً تشبه إلى حد كبير الشهرة، وبالتالي يقترحون إدراجها ضمن الشهرة بدلاً من الاعتراف بها كأصول منفصلة، حيث إن قيمتها تعتمد على الجهود المستقبلية وليس فقط على الأصل المكتسب (Bauman and Shaw, 2018).

يرى الباحثان أن الأصول غير الملموسة تمثل تحدياً محاسبياً رئيسياً بسبب صعوبة تحديدها بدقة ومعالجتها بمرور الوقت، خاصة مع الحاجة إلى التمييز بين الأصول المشتراة وتلك المولدة داخلياً. كما أن التباين بين المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية يزيد من تعقيد كيفية قياس هذه الأصول وإدراجها في القوائم المالية. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة في معايير المحاسبة المصرية، يرى الباحثان أهمية دراسة مدى تأثير هذه التعديلات على تحسين الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وتعزيز موثوقية التقارير المالية، بما يدعم تقديم صورة عادلة تعكس الواقع الاقتصادي للشركات ويعكس القيمة الحقيقية للشركات.

### 3-1-6 مفهوم المقدرة التقييمية

تعتبر أسعار الأسهم عن المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وبالتالي، فهي توفر معياراً موضوعياً لتقييم جودة المعلومات التي تقدمها الإفصاحات المالية. عندما ترتبط أسعار الأسهم بشكل واضح بالأرقام المحاسبية، فإن ذلك يشير إلى أن هذه الأرقام توفر معلومات ذات قيمة للمستثمرين، وتساعد في تفسير قيمة الشركة. بالتالي، يعكس هذا الارتباط أن الأرقام المحاسبية تحتوي على محتوى معلوماتي متزايد يُمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على الإفصاحات المالية (Chalmers et al., 2008).

تعكس المقدرّة التقييمية العلاقة بين الأرقام المحاسبية والقيم السوقية للأسهم. تقدم المعلومات المحاسبية منظورًا تاريخيًا للمركز المالي للشركة، بينما يمنح التقييم في السوق رؤية مستقبلية للتدفقات النقدية. يتمحور الفرق بين هذين المنظورين حول موضوع المقدرّة التقييمية. يُعرف Francis and Schipper (1999) المقدرّة التقييمية بقدرتها على تلخيص المعلومات الأساسية المتعلقة بالأسعار السوقية للأسهم، مما يُبرز وجود ارتباط إحصائي بين المعلومات المالية والأسعار أو العائدات. يوضح Barth et al. (2001) أن الأرقام المحاسبية تُحدث فرقًا في القرارات المالية فقط إذا كانت موثوقة وملائمة للمستخدمين، ويشير إلى أن المعلومات المحاسبية تصبح ذات صلة بتقييم الشركة عندما تُقاس بدقة كافية لتنعكس في الأسعار السوقية للأسهم.

يُعرف Hellström (2006) المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات التي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية. أما Naimah (2012) فيُعرف المقدرّة التقييمية بأنها التطبيق التجريبي لمعايير الملائمة وإمكانية الاعتماد، حيث يتم تقييم مدى ارتباط المعلومات المالية بقرارات المستخدمين ومدى موثوقيتها في التعبير عن الواقع الاقتصادي.

تشير الارتباطات الإيجابية بين أسعار الأسهم والأرباح والقيم الدفترية إلى أن الأرقام المحاسبية تعكس معلومات متسقة مع معتقدات المستثمرين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. يتماشى هذا التفسير مع منظور المعلومات، الذي يركز على قدرة المحاسبة على تقديم معلومات تدعم قرارات تسعير الأوراق المالية التي يتخذها مستثمرو الأسهم. تعتبر المعلومات المحاسبية ذات قيمة تقييمية إذا استخدمها المستثمرون بشكل مباشر لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة (أي إذا كانت ذات قيمة تنبؤية)، أو إذا ساهمت في تأكيد مصادر أخرى أكثر ملاءمة للمعلومات الموجودة بالفعل في أسعار الأسهم (أي إذا كانت ذات قيمة تأكيدية) (King et al., 2024).

في ظل منظور المعلومات، يُفسر الارتباط الإيجابي والمعنوي إحصائيًا بين الأصول وأسعار الأسهم كدليل على أن قيمة الأصول تُعد ملائمة وتمثل تمثيلًا صادقًا لتوقعات المستثمرين بشأن مقدار التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها ومدى عدم التأكد المحيط بها. ومع ذلك، عندما لا تُظهر الأصول ارتباطات إيجابية ومعنوية بأسعار الأسهم، يصبح من الصعب تمييز ما إذا كان هذا الارتباط غير المعنوي ناتجًا عن ضعف في المقدرّة التقييمية، أو ضعف في التمثيل الصادق، أو بسبب كليهما معًا. لذلك، تُعد الاختبارات التي تُجرى في إطار منظور المعلومات اختبارات مزدوجة تقيس كلاً من المقدرّة التقييمية للأصول ومدى صدق تمثيلها للقيمة الاقتصادية الفعلية (Cordazzo and Rossi, 2022).

تركز دراسات المقدرّة التقييمية على تحليل العلاقة بين القيم السوقية للأوراق المالية والأرقام المحاسبية من خلال ثلاثة مناهج رئيسية. تشمل هذه المناهج دراسات الارتباط النسبي، التي تقارن العلاقة بين القيم السوقية للأوراق المالية والأرقام المحاسبية لتحديد مدى ارتباطها وقياس قدرتها على تفسير القيم السوقية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى دراسات الارتباط التدريجي إلى التحقق مما إذا كان الرقم المحاسبي محل الدراسة يساهم في تفسير القيمة السوقية أو العائدات على المدى البعيد، مع الأخذ في الاعتبار متغيرات أخرى قد تؤثر على النتائج. وأخيرًا، تركز دراسات محتوى المعلومات القائمة على دراسات الأحداث على تحديد ما إذا كان الرقم المحاسبي يقدم معلومات جديدة ومفيدة تُضاف إلى مجموعة المعلومات المتاحة للمستثمرين، مما يدعم اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة. تعكس هذه المناهج مقاربات متعددة لتحليل المقدرّة التقييمية وتقييم دور الأرقام المحاسبية في تفسير القيم السوقية (Grzybek and Nichita, 2024).

**يخلص الباحثان إلى أن العلاقة بين الأرقام المحاسبية والقيم السوقية للأسهم تمثل مؤشرًا حيويًا على جودة المعلومات المالية ومدى ملاءمتها لدعم قرارات المستثمرين. تُظهر المقدرة التقييمية للأرقام المحاسبية قدرتها على تقديم معلومات متسقة مع توقعات المستثمرين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، مما يعزز من دورها في التعبير عن القيمة الاقتصادية الحقيقية. ومن خلال تحليل هذه العلاقة باستخدام مناهج متعددة، يمكن قياس مدى قدرة الأرقام المحاسبية على تفسير القيم السوقية ودعم اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة. وسيستعرض الباحثان في الجزء التالي الدراسات التي تناولت المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة.**

#### **4-1-6 تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث**

يتناول الباحثان في هذه الفرعية من البحث عرضًا للدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث على النحو الآتي:

#### **1-4-1-6 تحليل الدراسات السابقة التي تناولت المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة واشتقاق الفرض الأول للبحث**

تمنح المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا المديرين بعض السلطة التقديرية فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية، حيث يمكنهم استخدامها للإفصاح بشكل متحفظ مما يؤدي إلى تقليل الأرباح المفصح عنها في الفترة الحالية (استراتيجية تخفيض الدخل)، أو بشكل مبالغ فيه مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح المفصح عنها (استراتيجية زيادة الدخل). وهناك ثلاث جهات نظر رئيسية تفسر كيفية اختيار طريقة المحاسبة المناسبة؛ أولها التعاقد الفعال الذي يُعتبر منظورًا مسبقًا حيث يُركز على الآليات الموضوعية لتقليل تكاليف الوكالة والتعاقد في المستقبل، ويستغل المديرين هذا المنظور لزيادة ثرواتهم الشخصية على حساب الأطراف المتعاقدة الأخرى. ثانيًا، السلوك الانتهازي الذي يظهر عندما يمارس المديرين سلطتهم التقديرية بعد وقوع الحدث، مؤثرين على التوزيع بين الأطراف المتعاقدة. وأخيرًا، منظور المعلومات الذي يرى أن الخيارات المحاسبية توفر معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، حيث تتيح المحاسبة للمديرين الأكثر اطلاعًا نشر المعلومات للمستثمرين الأقل اطلاعًا، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية أفضل (Chalmers et al., 2008).

تعتبر الأصول غير الملموسة عنصرًا أساسيًا في تطوير الأعمال وخلق قيمة مستدامة، إلا أن المعلومات المتعلقة بهذه الأصول لا يتم الإفصاح عنها بشكل كافٍ في القوائم المالية المعدة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يقيد المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ (IAS 38) الاعتراف بالأصول غير الملموسة، مما يؤدي إلى محاسبتها بشكل متحفظ ونادرًا ما يتم عرضها في قائمة المركز المالي، مما يؤدي إلى تقليل قيمة الأصول وحقوق المساهمين والأرباح الحالية. يقتصر الاعتراف بالأصول غير الملموسة المولدة داخليًا على تكاليف التطوير فقط، بشرط استيفاء معايير معينة، ويشترط المعيار صراحةً عدم الاعتراف بالأصول غير الملموسة المولدة داخليًا مثل العلامات التجارية والشعارات وعناوين النشر وقوائم العملاء كأصول غير ملموسة.

يسمح المعيار المحاسبي الدولي في الوقت نفسه بدرجة من المرونة المحاسبية، التي يمكن للمديرين الاستفادة منها لتحقيق أهداف مختلفة. من جهة، قد يستخدم المديرين سلطتهم التقديرية في إعداد التقارير المالية لتزويد المستثمرين بمعلومات موثوقة حول محركات القيمة الرئيسية للشركة. ومن جهة أخرى، قد يتصرف المديرين بشكل انتهازي، مستغلين هذه السلطة لتشويه المعلومات المالية بما يخدم مصالحهم الشخصية (Grzybek, 2023).

اختبرت دراسة Goodwin and Ahmed (2006) المقدرة التقييمية للأرباح في الشركات الأسترالية خلال الفترة من 1995 حتى 2002، حيث لم تمنع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا في أستراليا الاعتراف بالأصول غير الملموسة. أظهرت النتائج وجود دليل ضعيف على تراجع المقدرة التقييمية للأرباح. ومع ذلك، لاحظت الدراسة أن الشركات التي تقوم برسملة الأصول غير الملموسة تتمتع بزيادة في المقدرة التقييمية للأرباح. علاوة على ذلك، كان حجم الاختلاف في المقدرة التقييمية للأرباح بين الشركات التي تقوم برسملة الأصول غير الملموسة والشركات التي لا تقوم بالرسملة أكثر وضوحًا في الجزء الأخير من تسعينيات القرن العشرين، وقد شهد هذا الاختلاف زيادة ملحوظة. وفي سياق آخر، باستخدام عينة من الشركات الماليزية، توصلت دراسة Abdul-Shukor et al. (2008) إلى أن الأصول غير الملموسة تظهر ارتباطًا سلبيًا مستمرًا مع السعر السوقي للأسهم.

هدفت دراسة Dahmash et al. (2009) إلى فحص المقدرة التقييمية وإمكانية الاعتماد على الشهرة والأصول غير الملموسة القابلة للتحديد المفصح عنها وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا في أستراليا خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣. وقد تميزت هذه الفترة بمعالجة محاسبية مقيدة نسبيًا للشهرة، ومعالجة محاسبية مرنة نسبيًا للأصول غير الملموسة القابلة للتحديد. أظهرت النتائج أن المعلومات المقدمة بشأن الشهرة والأصول غير الملموسة القابلة للتحديد في الشركات الأسترالية المتوسطة تتمتع بمقدرة تقييمية، ولكنها لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل. بشكل محدد، تبين أن الإفصاح عن الشهرة يتم بطريقة متحفظة، في حين يتم الإفصاح عن الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد بشكل مبالغ فيه، مما يؤثر على دقة الاعتماد على هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المالية.

فحصت دراسة Oliveira et al. (2010) المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة القابلة للتحديد والشهرة المفصح عنهما في القوائم المالية للشركات غير المالية المدرجة في السوق الرئيسية لبورصة الأوراق المالية البرتغالية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٨. أظهرت النتائج أن الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى كانت مرتبطة بشكل كبير بسعر السهم. وعلى الرغم من أن التغيير إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام ٢٠٠٥ لم يكن له أي تأثير ملحوظ على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة القابلة للتحديد ككل، فإن الأدلة أظهرت تأثيرًا إيجابيًا على المقدرة التقييمية للشهرة. وعند النظر في الفئات الفرعية للأصول غير الملموسة القابلة للتحديد، تم التوصل إلى زيادة في المقدرة التقييمية للشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى، بما في ذلك نفقات البحث والتطوير.

استهدفت دراسة Kimouche and Rouabhi (2016) استكشاف ما إذا كانت الأصول غير الملموسة المعترف بها في القوائم المالية تتمتع بمقدرة تقييمية بالنسبة للمستثمرين في فرنسا، وما إذا كانت هذه الأصول تؤثر على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأصول غير الملموسة، إلى جانب مقاييس المحاسبة التقليدية، تُظهر مقدرة تقييمية. ومع ذلك، أشارت النتائج إلى أن استفاد وتدهور الأصول غير الملموسة والتدفقات النقدية لا تؤثر على القيم السوقية للشركات الفرنسية، على عكس بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر بشكل إيجابي وجوهري على القيم السوقية. كما تبين أن الشهرة والقيم الدفترية ترتبطان بالقيم السوقية بشكل أكبر من ارتباط الأصول غير الملموسة والأرباح على التوالي. وفي النهاية، توصلت الدراسة إلى أن الأصول غير الملموسة تُساهم في تحسين المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

قامت دراسة (Bauman and Shaw (2018 بتقييم سوق الأوراق المالية للأصول غير الملموسة المرتبطة بالعملاء لعينة من الشركات الأمريكية المقيدة. وتوصلت الدراسة إلى أن الأصول غير الملموسة المرتبطة بالعملاء تُظهر ارتباطاً إيجابياً بأسعار الأسهم، ولكن يتم تقييمها بأقل من قيمتها بشكل نسبي مقارنة بالشهرة. تشير هذه النتائج إلى أنه يتم فقدان المعلومات الملائمة إذا تم دمج الأصول غير الملموسة المرتبطة بالعملاء ضمن الشهرة بدلاً من الإفصاح عنها بشكل منفصل. ويعود ذلك إلى السماح من قبل معايير المحاسبة الأمريكية للشركات باختيار عدم الاعتراف بالأصول غير الملموسة القابلة للتحديد في عمليات الاستحواذ بشكل منفصل عن الشهرة، مما يقلل من دقة تمثيل هذه الأصول في القوائم المالية.

وبالتركيز على قطاع المطاعم، قامت دراسة (Park and Jang (2021 بفحص المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة وإمكانية الاعتماد عليها. وأكدت نتائج الدراسة أن الشهرة والأصول غير الملموسة القابلة للتحديد تتمتع بقدر كبير من المقدرة التقييمية وإمكانية الاعتماد، خاصة فيما يتعلق بخلق قيمة الشركة. كما أشارت النتائج إلى أن الأصول غير الملموسة ترتبط بشكل كبير بقيمة شركة المطاعم، مما يعني أن مستثمري المطاعم يمكنهم الاعتماد على المعلومات المتعلقة بالأصول غير الملموسة في الميزانيات العمومية عند النظر في الاستثمارات المستقبلية. ومع ذلك، وجدت الدراسة أن الامتياز التجاري له تأثير معدل إيجابي على العلاقة بين الشهرة ومقاييس قيمة الشركة القائمة على السوق/المحاسبة. إلا أنه لم يُلاحظ أي تأثير في تخفيف العلاقة بين الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد وقيمة شركة المطاعم.

توصلت دراسة (Kumari and Mishra (2023 من خلال استخدام عينة من الشركات الهندية المقيدة بالبورصة، إلى أن الأرباح تتمتع بمقدرة تقييمية في الشركات التي تحقق أرباحاً والشركات التي تعتمد بشكل مكثف على الأصول غير الملموسة. في حين تتمتع القيمة الدفترية لحقوق الملكية بمقدرة تقييمية في الشركات التي تحقق خسائر والشركات التي تعتمد بشكل مكثف على الأصول غير الملموسة. كما تشير النتائج إلى أن المقدرة التقييمية لمعلومات البحث والتطوير تكون أعلى في الشركات التي تحقق أرباحاً أو خسائر وتتمتع بتبعية مكثفة للأصول غير الملموسة مقارنة بالشركات التي لا تعتمد بشكل مكثف على هذه الأصول.

كما توصلت دراسة (King et al. (2024 إلى أن الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد، سواء كانت ذات أهمية استراتيجية أو غير استراتيجية، تظهر ارتباطات إيجابية مع أسعار الأسهم، مما يدعم الاعتراف بها كأصول في الميزانية العمومية لكلا النوعين من الأصول غير الملموسة. كما أظهرت الدراسة أن الأصول غير الملموسة غير الاستراتيجية ترتبط بأسعار الأسهم بشكل أقل من الأصول غير الملموسة ذات الأهمية الاستراتيجية. من ناحية أخرى، تم التوصل إلى أن الأصول غير الملموسة القابلة للاستنفاد والمجددة طبيعياً تظهر ارتباطاً إيجابياً مع أسعار الأسهم، مما يدعم الاعتراف بها كأصول في الميزانية العمومية لكلا النوعين من الأصول غير الملموسة. ومع ذلك، ترتبط الأصول غير الملموسة المجددة طبيعياً بأسعار الأسهم بشكل أقل من الأصول غير الملموسة القابلة للاستنفاد. يُعزى ذلك إلى أن الأصول غير الملموسة المجددة طبيعياً تخضع لمستويات أعلى من عدم التأكد في النتائج، حيث تتطلب نفقات مستمرة بمبالغ وأوقات غير معروفة للحفاظ على قيمتها المستقبلية غير المؤكدة أو زيادتها. وبالتالي، يقلل هذا عدم التأكد الأكبر من أهمية تقديرات القيمة العادلة ويجعلها أقل تمثيلاً للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأصول غير الملموسة المجددة طبيعياً والشهرة تظهر ارتباطات مماثلة مع قيمة الأسهم. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الشهرة، مثل الأصول غير الملموسة المجددة طبيعياً، تفتقر إلى تدفق نقدي يمكن تحديده، ولها عمر غير محدد، كما أنها تتطلب استثمارات مستمرة لدمج عمليات الشركات وتحقيق التكامل المتوقع. تدعم هذه النتائج ضرورة الاعتراف بشكل منفصل بالأصول غير الملموسة القابلة للاستنفاد، مع إدراج الأصول غير الملموسة المجددة طبيعياً ضمن الشهرة، حيث تُظهر هذه الأصول خصائص مشابهة من حيث الحاجة لاستثمارات مستمرة وعدم تحديد تدفقاتها النقدية بشكل دقيق.

وأخيراً، تم إجراء اختبارات مقطعية لقياس ارتباط أسعار الأسهم بالشهرة والفئات الأربعة من الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد، من خلال التمييز بين الأصول غير الملموسة القابلة للاستنفاد والمجددة طبيعياً ضمن التصنيفين المتعلقين بالأهمية الاستراتيجية (الاستراتيجية وغير الاستراتيجية). أظهرت النتائج دعماً للاعتراف بجميع فئات الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد كأصول، باستثناء الأصول غير الملموسة المجددة طبيعياً غير الاستراتيجية. كما توصلت الدراسة إلى أن الأصول غير الملموسة القابلة للاستنفاد والاستراتيجية تعكس باستمرار اختلافات كبيرة في توقعات المستثمرين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، والتي تختلف عن توقعاتهم المتعلقة بالشهرة. بينما تظهر الأصول غير الملموسة ذات التركيبات الأخرى من الخصائص عموماً ارتباطات مشابهة للشهرة، مما يشير إلى أنه لن يكون هناك نقص في المقدرة التقييمية إذا تم تضمينها في الشهرة.

وقد أظهرت الدراسات مثل (Kimouche and Goodwin and Ahmed (2006 و Rouabhi (2016 وجود ارتباط إيجابي بين الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وأسعار الأسهم، مما يشير إلى تأثيرها على قرارات المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، أكدت دراسات أخرى، مثل (Oliveira et al. (2010 و (Park and Jang (2021، أن الإفصاح عن معلومات هذه الأصول يسهم في تحسين فهم المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الشركة. بناءً على هذه المؤشرات، يفترض الباحثان أن هناك مقدرة تقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة المفصح عنها، مما يستدعي اختبار هذا الفرض علمياً.

من تحليل الدراسات السابقة يرى الباحثان أن الأصول غير الملموسة تمثل عنصراً جوهرياً في خلق القيمة للشركات، وأن الإفصاح عنها قد يعزز من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وتأسيساً على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث (H1) على النحو الآتي:

**H1: توجد مقدرة تقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة المفصح عنها للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**2-4-1-6 تحليل الدراسات السابقة التي تناولت أثر تعديل معايير المحاسبة على المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة واشتقاق الفرض الثاني للبحث**

قد يؤدي تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تقليل تدفقات المعلومات إلى السوق، وذلك نظراً لتقييد خيارات المديرين في الاعتراف بالأصول القابلة للتحديد وإعادة تقييمها. وبالتالي، قد يقلل ذلك من المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة إذا ما قامت المعايير الدولية بتقليص قدرة المديرين على نقل المعلومات المفيدة لتقدير قيمة الشركة. وعلى النقيض، قد يعزز تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قابلية المقارنة في القياس عبر الشركات على المستويين المحلي والدولي، مما

يساهم في خلق فهم دولي أكبر وثقة في المقاييس المالية، وبالتالي زيادة أهمية المعلومات للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، توفر المعالجة المحاسبية للتدهور في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سلطة تقديرية إدارية أكبر مقارنة بنظام الاستنفاد، مما قد يوفر مرونة أكبر في معالجة التغيرات التي قد تحدث في القيم الدفترية للأصول (Chalmers et al., 2008).

فحصت دراسة (Chalmers et al. (2008 ما إذا كانت المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة المفصح عنها تختلف قبل وبعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أستراليا. أظهرت النتائج أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنقل عمومًا معلومات مفيدة تدريجية للمستثمرين فيما يتعلق بالشهرة. أما بالنسبة للأصول غير الملموسة القابلة للتحديد، فلم يتم التوصل إلى دليل يشير إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنقل معلومات تتجاوز تلك الموجودة في معايير المحاسبة الأسترالية السابقة. وعلى النقيض، أظهرت النتائج أن معايير المحاسبة الأسترالية السابقة كانت توفر معلومات تدريجية للمستثمرين فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة القابلة للتحديد، باستثناء الشهرة.

في نفس السياق، هدفت دراسة (Ji and Lu (2014 إلى فحص المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة، بما في ذلك الشهرة وأنواع أخرى من الأصول غير الملموسة، في الفترات السابقة واللاحقة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما فحصت الدراسة ما إذا كانت المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة المفصح عنها ترتبط بإمكانية الاعتماد عليها. ومن خلال استخدام عينة من الشركات المقيدة في البورصة الأسترالية، أظهرت النتائج أن الأصول غير الملموسة المرسلة تتمتع بمقدرة تقييمية في أستراليا سواء في الفترات السابقة أو اللاحقة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما تبين أن المقدرة التقييمية تكون أعلى في الشركات التي تقدم معلومات أكثر موثوقية عن الأصول غير الملموسة. علاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة قد انخفضت بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، ظلت العلاقة الإيجابية بين المقدرة التقييمية وموثوقية الأصول غير الملموسة دون تغيير بعد فترة التبني.

توصلت دراسة (Gong and Wang (2016، من خلال استخدام عينة من الشركات المقيدة في تسع دول تغطي فترات ما قبل وبعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٢، إلى انخفاض المقدرة التقييمية لنفقات البحث والتطوير بعد تبني المعايير الدولية في الدول التي كانت تفرض سابقًا عدم الرسملة أو تسمح بالرسملة الاختيارية لتكاليف البحث والتطوير. على العكس من ذلك، لم يظهر أي تغيير في المقدرة التقييمية لهذه النفقات في الدول التي تحولت من الرسملة الإلزامية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما توصلت الدراسة إلى أنه في الدول التي تتمتع بحماية أقوى للمستثمرين، كانت التغييرات في المقدرة التقييمية لنفقات البحث والتطوير أكبر. بالإضافة إلى ذلك، كانت التغييرات في المقدرة التقييمية لنفقات البحث والتطوير أقل في الدول التي تتميز ثقافتها الوطنية بتجنب عدم التأكد بدرجة أكبر.

توصلت دراسة (Cordazzo and Rossi (2022 من خلال عينة من الشركات الإيطالية إلى أن الشهرة والملكية الفكرية وغيرها من الحقوق، بالإضافة إلى تكاليف بدء التشغيل أو الأصول غير الملموسة الأخرى، ترتبط بشكل كبير بأسعار الأسهم قبل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام ٢٠٠٥، بينما لم تُظهر نفقات البحث والتطوير أي ارتباط مع أسعار الأسهم. وقد أدى التطبيق الإيجابي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تأثيرات إيجابية فقط على الشهرة ونفقات البحث

والتطوير، بينما كان له تأثير سلبي على تكاليف بدء التشغيل. علاوة على ذلك، عند النظر في الشركات كثيفة الاستخدام للأصول غير الملموسة في فترة ما بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، انخفضت المقدرة التقييمية للملكية الفكرية وغيرها من الحقوق أو نفقات البحث والتطوير. في المقابل، ازداد التقييم للشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى.

مما سبق يرى الباحثان أن تعديل معايير المحاسبة المصرية يُعد خطوة مهمة نحو تحقيق توافق أكبر مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث يمكن أن يكون له تأثير كبير على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة. وفقاً للعديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة Chalmers et al. (2008) و Gong and Wang (2016)، يمكن أن يؤدي تبني أو تعديل المعايير المحاسبية إلى تغييرات كبيرة في كيفية تقييم الأصول غير الملموسة. في بعض الحالات، مثلما أظهرت دراسة Ji and Lu (2014)، يمكن أن يُحسن التبني الجاد للمعايير الدولية من الشفافية في المعلومات ويزيد من مقدرة التقييم، خاصة في الشركات التي تقدم معلومات أكثر موثوقية حول الأصول غير الملموسة. في المقابل، أظهرت دراسات أخرى تأثيرات مختلفة على المقدرة التقييمية في الدول التي كانت تعتمد سياسات محاسبية مختلفة قبل تبني المعايير الدولية.

مع تعديل معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥، فإن هذا يفتح المجال لفحص تأثير هذا التعديل على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة في الشركات المصرية. لذلك، يعتبر من الأهمية بمكان اختبار ما إذا كان تعديل معايير المحاسبة المصرية قد أثر بالفعل على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة، وما إذا كان هذا التعديل قد أدى إلى تحسن في الشفافية وزيادة في موثوقية المعلومات المالية التي تُقدم للمستثمرين.

وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

**H2: يؤثر تعديل معايير المحاسبة المصرية معنوياً على المقدرة التقييمية لمعلومات الأصول غير الملموسة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

## 2-6 منهجية البحث

تم الاعتماد على منهجية الدراسة التطبيقية لتحقيق هدف البحث والتحقق من صحة فرضياته. وسيتم تناول العديد من الجوانب الرئيسية لتلك الدراسة التطبيقية، بدايةً من أهداف الدراسة التطبيقية، ثم مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى توصيف وقياس متغيرات الدراسة. كما سيتم تناول أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، وأدوات التحليل الإحصائي، وصولاً إلى عرض نتائج الدراسة التطبيقية بشكل مفصل.

## 1-2-6 أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار صحة فرضيات البحث من خلال فحص المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة، بالإضافة إلى فحص أثر تعديل معايير المحاسبة المصرية على هذه المقدرة التقييمية. ويسعى البحث إلى تحليل كيف تؤثر التعديلات في المعايير المحاسبية على كيفية تقييم الأصول غير الملموسة في البيئة المصرية، مع التركيز على التغيرات التي قد تحدث في الشفافية والمصادقية عند تطبيق المعايير المعدلة قياساً على دراسات (Dahmash et al., (2009); Oliveira et al., (2010); Kumari and Mishra, (2023).

## 2-2-6 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٩، مع استبعاد المؤسسات المالية نظرًا لأنها تخضع لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها. تم اختيار هذه الفترة لتشمل مرحلتين: الأولى من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥، وهي الفترة التي تم فيها تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠٠٦، والثانية من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩، وهي الفترة التي تم فيها تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠١٥. تم التوقف عند عام ٢٠١٩ لتجنب تأثير جائحة فيروس كورونا، التي أثرت بشكل كبير على معطيات الاقتصاد المحلي والدولي، وبالتالي على البيانات المالية وأسعار الأسهم، مما قد يؤثر في نتائج الدراسة.

تضمنت العينة المبدئية ٨٢ شركة قامت بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة في قوائمها المالية خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٩). وللوصول إلى العينة النهائية، تم أخذ عدة اعتبارات في الحسبان، تمثلت في توافر التقارير المالية للشركات خلال فترة الدراسة، وأن تقوم الشركات بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري وأن يتم تداول أسهمها بنشاط في البورصة، بالإضافة إلى توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة. بعد تطبيق هذه الاعتبارات، بلغ إجمالي عينة الدراسة النهائية ٦٨ شركة، تمثل ٦٦٤ مشاهدة خلال فترة الدراسة. وقد تم استبعاد بعض المشاهدات التي تتضمن أرقامًا سلبية لحقوق الملكية بناءً على دراسة (Oliveira et al., 2010). يوضح الجدول رقم (١) التقسيم القطاعي للشركات المتضمنة في عينة الدراسة.

جدول (١) التقسيم القطاعي للشركات المتضمنة في عينة الدراسة

القطاع	عدد الشركات	الوزن النسبي للقطاع
الأغذية والمشروبات	٩	٠,١٣
المنسوجات والسلع المعمرة	٨	٠,١١
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٧	٠,١٠
الموارد الأساسية	٨	٠,١١
العقارات	٩	٠,١٣
مواد البناء	٥	٠,٠٧
الإعلام والاتصالات	٦	٠,٠٨
الرعاية الصحية والأدوية	١٠	٠,١٤
السياحة والترفيه	٦	٠,٠٨
إجمالي	٦٨	١

## 3-2-6 توصيف وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية

على الرغم من وجود اختلافات كبيرة في كيفية التعامل مع الأصول غير الملموسة في الدول المختلفة، فإن أهمية هذه الاختلافات لا يمكن فهمها بشكل كامل إلا إذا تم إثبات ملائمة المعلومات المحاسبية المقدمة بشأن الأصول غير الملموسة لقرارات مستخدمي القوائم المالية، أي أنها تتمتع بمقدرة تقييمية (Barth et al., 2001). ونظرًا لأن المقدرة التقييمية للقوائم المالية تكمن في قدرتها على تأكيد أو تغيير توقعات المستثمرين لقيمة الشركة، ففي حالة تداول الأسهم بين المستثمرين، يجب أن يلخص سعر السوق هذه التوقعات للقيمة. وبالتالي، يمكن تحديد المقدرة التقييمية للقوائم المالية من خلال فحص العلاقة بين القيمة السوقية للشركة وأرقامها المحاسبية (Dahmash et al., 2009).

يتبنى معظم الباحثين نموذج (Ohlson (1995) الذي يطور الأساس النظري للعلاقة بين القيمة السوقية للأسهم والأرقام المحاسبية، مما يتيح لهذا النموذج إدراج متغيرات إضافية كمعلومات أخرى في النموذج. تعترف الدراسات الأكاديمية بمكانة هذا النموذج باعتباره النموذج الأكثر شهرة واستخداماً لقياس المقدرة التقييمية، حيث يهدف إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين القيم المحاسبية وقيمة الشركة (Grzybek and Nichita, 2024). يتميز هذا النموذج بثلاث سمات هامة، أولاً، أنه يسهل التحليل المنهجي الدقيق لقيمة الشركة. ثانياً، يستخدم المعلومات المحاسبية التي تمثل محور الدراسة. ثالثاً، يسمح بتقييم المقدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها (Dahmash et al., 2009).

واتفاقاً مع الدراسات السابقة ذات الصلة (Bugeja and Gallery, 2006; Al-Jifri and Citron, 2009; Dahmash et al., 2009; Oliveira et al., 2010) فقد تم اختبار المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة المعترف بها باستخدام نموذج تقييم قائم على المعلومات المحاسبية والذي تم تطويره من قبل (Ohlson (1995، حيث تكون القيمة السوقية للشركة دالة في كل من القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح، وذلك كما يلي:

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 BV_{it} + \alpha_2 E_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

$$P_{it} = \text{سعر السهم للشركة } i \text{ بعد ثلاثة اشهر من نهاية السنة } t.$$

$$BV_{it} = \text{القيمة الدفترية للسهم للشركة } i \text{ في نهاية السنة } t.$$

$$E_{it} = \text{ربحية السهم للشركة } i \text{ في نهاية السنة } t.$$

ولاختبار الفرض الأول والتحقق من المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة المفصح عنها، فقد تم فصل القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى جزئين، وذلك اتفاقاً مع (Bugeja and Gallery 2006, Al-Jifri and Citron 2009, Dahmash et al. 2009 and Oliveira et al. 2010) كما يلي:

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 (BV-IA)_{it} + \alpha_2 E_{it} + \alpha_3 IA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث:

$$(BV-IA)_{it} = \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية مطروحا منها قيمة الأصول غير الملموسة المعترف بها وذلك لكل سهم من أسهم الشركة } i \text{ في نهاية السنة } t.$$

$$IA_{it} = \text{قيمة الأصول غير الملموسة المعترف بها وذلك لكل سهم من أسهم الشركة } i \text{ في نهاية السنة } t.$$

ولاختبار الفرض الثاني والتحقق من أثر تعديل معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥، فقد تم ادراج متغير وهمي على النموذج السابق كما يلي:

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 (BV-IA)_{it} + \alpha_2 E_{it} + \alpha_3 IA_{it} + \alpha_4 EAS + \alpha_5 EAS * (BV-IA)_{it} + \alpha_6 EAS * E_{it} + \alpha_7 EAS_t * IA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث:

EAS = متغير وهمي يأخذ القيمة (صفر) للمشاهدة قبل عام ٢٠١٥ ويأخذ القيمة (١) لاي مشاهدة في عام ٢٠١٥ وما بعدها.

ويمكن تلخيص قياس متغيرات الدراسة والعلاقات المتوقعة من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

جدول (٢) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المرجع	قياس المتغير	العلاقة المتوقعة	نوع المتغير	المتغير
(Cordazzo and Rossi, 2020; Kumari and Mishra, 2023)	سعر السهم للشركة $i$ بعد ثلاثة اشهر من نهاية السنة $t$		تابع	سعر السهم P
(Cordazzo and Rossi, 2020; Dahmash et al., 2009; Oliveira et al., 2010)	القيمة الدفترية لحقوق الملكية مطروحا منها قيمة الأصول غير الملموسة المعترف بها وذلك لكل سهم من أسهم الشركة $i$ في نهاية السنة $t$	+	مستقل	حقوق الملكية بخلاف الأصول غير الملموسة BV-IA
(Dahmash et al., 2009; Oliveira et al. 2010)	قيمة الأصول غير الملموسة المعترف بها وذلك لكل سهم من أسهم الشركة $i$ في نهاية السنة $t$	+	مستقل	معلومات الأصول غير الملموسة IA
(Dahmash et al., 2009; Oliveira et al., 2010; Kumari and Mishra, 2023)	ربحية السهم للشركة $i$ في نهاية السنة $t$	+	مستقل	صافي الربح E
(Cordazzo and Rossi, 2020) مع تعديل من الباحثين	متغير وهمي يأخذ القيمة (صفر) لاي مشاهدة قبل عام ٢٠١٥ ويأخذ القيمة (١) لاي مشاهدة في عام ٢٠١٥ وما بعدها.	+	مُعدّل	تعديل 2015 على معايير المحاسبة المصرية EAS
(Cordazzo and Rossi, 2020) مع تعديل من الباحثين	متغير مُعدّل للعلاقة ويكون حاصل التفاعل بين المتغير الوهمي السابق ومعلومات الأصول غير الملموسة.	+	تفاعلي	التفاعل بين تطوير المعايير ومعلومات الأصول غير الملموسة EAS*IA

## 4-2-6 أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تم الاستناد إلى البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية للشركات المتضمنة في عينة الدراسة، بالإضافة إلى أسعار الأسهم الخاصة بها. تم الحصول على هذه البيانات من عدة مصادر، تشمل الموقع الإلكتروني للشركة، وشركة مصر لنشر المعلومات، والموقع الإلكتروني مباشر مصر. كما تم الاستعانة ببعض تقارير البورصة المصرية للحصول على المعلومات اللازمة لإتمام الدراسة.

وقد تم قياس المتغير التابع - سعر السهم (P) - بناءً على سعر السهم بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية. أما المتغيرات المستقلة، فتضمنت حقوق الملكية بخلاف الأصول غير الملموسة (-BV IA)، التي تم قياسها بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية مطروحاً منها قيمة الأصول غير الملموسة المعترف بها لكل سهم، ومعلومات الأصول غير الملموسة (IA)، التي تم قياسها بقيمة الأصول غير الملموسة المعترف بها لكل سهم، بالإضافة إلى صافي الربح (E)، الذي يعبر عن ربحية السهم في نهاية السنة. وللتعامل مع تأثير التطورات التنظيمية، تم استخدام متغير وهمي يمثل تعديلات 2015 على معايير المحاسبة المصرية (EAS) لتأخذ السنوات ما بعد التعديل القيمة 1 والسنوات قبل التعديل القيمة صفر. علاوة على ذلك، تم إدراج متغير تفاعلي (EAS\*IA) لقياس التفاعل بين تطور معايير المحاسبة ومعلومات الأصول غير الملموسة، مما يعكس تأثير التحسينات في الإفصاحات المحاسبية على جودة المعلومات المتعلقة بالأصول غير الملموسة.

## 5-2-6 أدوات التحليل الإحصائي

تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية التي تشمل الإحصاء الوصفي ونماذج تحليل الانحدار. فيما يتعلق بالإحصاء الوصفي، تم استخدام الإحصاءات الوصفية ومعامل الارتباط بيرسون لتحديد الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدراسة ومدى الارتباط بينهما. لاختبار فرضيات البحث، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (٢٦) لإجراء جميع التحليلات الإحصائية بما في ذلك الإحصاء الوصفي ونماذج تحليل الانحدار.

## 6-2-6 نتائج الدراسة التطبيقية

سوف يتم عرض نتائج الدراسة التطبيقية سواء الإحصاءات الوصفية أو نتائج اختبار الفروض على النحو التالي:

## 1-6-2-6 الإحصاءات الوصفية

يوضح جدول رقم (٣) نتائج الإحصاءات الوصفية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، لاختبار العلاقة الرئيسية في مجال البحث (Grzybek and Nichita, 2024)، والذي يتضح منه أن قيمة الوسط الحسابي لمتغير الأصول غير الملموسة تبلغ 1.17، بينما بلغت قيمة الوسيط 0.10، وهو ما يشير إلى أن أغلب مشاهدات عينة الدراسة تقع في الجزء الأقل من الوسط الحسابي، مما يعكس انخفاض مستوى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في عينة الدراسة. كما يتضح من الجدول أن الوسط الحسابي لسعر السهم يبلغ 14.74، بينما بلغت قيمة الوسيط 6.02، مما يشير إلى أن أغلب مشاهدات عينة الدراسة تقع في الجزء الأقل من الوسط الحسابي أيضاً. ويلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لجميع المتغيرات أقل من قيمة الانحراف المعياري، مما يشير إلى احتمالية تشتت المتغيرات، وبالتالي تضمين العينة لشركات ذات ربحية وعوائد متباينة.

يتضح من الجدول رقم (٣) انخفاض قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) لمتغيرات الدراسة، حيث تراوحت قيمه بين ١,٠٠٤ و ٣,٥٣٢، وبصفة خاصة متغير الأصول غير الملموسة الذي سجل قيمة ١,٠٠٤. وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلتي الازدواج الخطي والازدواج الخطي المتعدد، مما يعني أن المتغيرات لا تتداخل مع بعضها بشكل مفرط وأن العلاقة بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة مستقرة ولا تؤثر على دقة النتائج (سليمان، ٢٠٠٨).

جدول (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة (القيم بالجنيه المصري)

المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	VIF
P	0.1	994.55	14.74	6.015	53.69	-
BV-IA	0.037	767.37	11.297	3.99	49.99	3.515
IA	0	21.54	1.17	0.1002	2.91	1.004
E	44.44-	134.85	1.73	0.437	8.59	3.532
EAS	0	1	0.337	0	0.47	1.017

#### 2-6-2-2 الارتباط الخطي

يوضح جدول رقم (٤) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة. يتضح من الجدول وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين سعر السهم وحقوق الملكية بخلاف الأصول غير الملموسة، والأصول غير الملموسة وربحية السهم ومعايير المحاسبة المصرية. كما يظهر أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين حقوق الملكية بخلاف الأصول غير الملموسة وربحية السهم ومعايير المحاسبة المصرية. وأخيراً، تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين ربحية السهم ومعايير المحاسبة المصرية.

جدول (٤) مصفوفة معاملات الارتباط

المتغير	P	BV-IA	IA	E
BV-IA	**0.903			
IA	*0.088	0.051		
E	**0.849	**0.846	0.056	
EAS	**0.092	**0.0108	0.032	**0.126

\*\* تشير إلى معنوية العلاقة عند مستوي معنوية 1%

\* تشير إلى معنوية العلاقة عند مستوي معنوية 5%

### 3-6-2-6 تحليل الانحدار

#### 1-3-6-2-6 نموذج البحث الرئيسي

يعتمد نموذج البحث الرئيسي على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث يوجد متغير تابع واحد وهو سعر السهم، وثلاث متغيرات مستقلة هي حقوق الملكية بخلاف الأصول غير الملموسة، ربحية السهم، والأصول غير الملموسة. تم استخدام معادلة الانحدار (٢)، التي تم الإشارة إليها سابقاً، لفحص نموذج البحث الرئيسي.

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 (BV-IA)_{it} + \alpha_2 E_{it} + \alpha_3 IA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج اختبار نموذج البحث الرئيسي. يتبين من الجدول معنوية النموذج حيث تبلغ قيمة معنوية إحصائية  $F = 0.000$ ، مما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل  $0.842$ ، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر  $84.2\%$  من التغيرات في المتغير التابع، وتقترب تلك النسبة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات (Bauman and Shaw, 2018; King et al., 2024). وفيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار، يتضح من الجدول وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الأصول غير الملموسة وسعر السهم، وذلك عند مستوى معنوية  $5\%$ ، مما يشير إلى قبول الفرض الأول للبحث. كما يظهر من الجدول وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من حقوق الملكية بخلاف الأصول غير الملموسة وربحية السهم وسعر السهم، وذلك عند مستوى معنوية  $1\%$ .

تتفق النتائج السابقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي فحصت المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة في عدة دول حول العالم (Bauman and Shaw 2018; Dahmash et al., 2009; Kimouche and Rouabhi, 2016; King et al., 2024; Oliveira et al. 2010). وهذا الأمر يؤكد الدور المعلوماتي الهام للإفصاح عن الأصول غير الملموسة في القوائم المالية، حيث يساهم ذلك في تعزيز فهم المستثمرين للبيانات المالية، وبالتالي يساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الأول للبحث

المتغير	Sig.	$\beta$
(Constant)	0.000	2.826
BV-IA	0.000	0.696
E	0.000	1.869
IA	0.014	0.702
Adjusted R Square		0.842
F		1175.933
Sig. F		0.000

## 2-3-6-2-6 الأثر المعدل لمعايير المحاسبة المصرية

يستهدف الفرض الثاني التحقق من أثر تعديل معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥ على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة. ولذلك، تم تضمين معايير المحاسبة المصرية كمتغير معدل للعلاقة بين الأصول غير الملموسة وسعر السهم. وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث يوجد أكثر من متغير مستقل. تم استخدام معادلة الانحدار (٣)، التي تم الإشارة إليها سابقاً، لفحص نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل.

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 (BV-IA)_{it} + \alpha_2 E_{it} + \alpha_3 IA_{it} + \alpha_4 EAS + \alpha_5 EAS * (BV-IA)_{it} + \alpha_6 EAS * E_{it} + \alpha_7 EAS * IA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار نموذج البحث في ظل وجود المتغير المعدل. يتضح من الجدول معنوية النموذج حيث تبلغ قيمة معنوية إحصائية  $F = 0.000$ ، مما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الفحص. وفيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار، يتبين من الجدول رقم (٧) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين المتغير التفاعلي ( $EAS*IA$ ) وسعر السهم عند مستوى معنوية ١٠٪، مما يؤدي إلى قبول الفرض الثاني للبحث.

تختلف النتائج السابقة نسبياً مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي خلصت إلى نتائج مختلطة فيما يتعلق بـ أثر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة (Gong and Wang, 2016; Ji and Lu, 2014). يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى أن الدراسات السابقة فحصت الاختلافات بين معايير المحاسبة المحلية والمعايير الدولية للتقارير المالية، بينما قامت الدراسة الحالية بفحص التطور في معايير المحاسبة المصرية المستندة إلى المعايير الدولية للتقارير المالية، مما يوضح تأثير التعديل المحلي في إطار المعايير الدولية على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة.

جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني للبحث

المتغير	Sig.	$\beta$
(Constant)	0.034	2.455
BV-IA	0.000	0.956
E	0.001	1.290
IA	0.322	0.354
EAS	0.360	-1.661
EAS * (BV-IA)	0.000	-0.922
EAS * E	0.000	4.408
EAS * IA	0.062	1.004
Adjusted R Square		0.876
F		661.767
Sig. F		0.000

### 3-6 الخلاصة والأبحاث المستقبلية

يشمل مصطلح الأصول غير الملموسة مجموعة واسعة من الأصول والموارد والقدرات التي تساهم في الإمكانات الإنتاجية للشركات، لكنها تفتقر إلى الطبيعة المادية (Bagna et al., 2024). وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣٨، يُعرف الأصل غير الملموس بأنه أصل غير نقدي يمكن تحديده دون وجود جوهر مادي. ويمكن تحديد هذه الأصول عندما تكون قابلة للفصل أو تنشأ عن حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى. كما يمكن بيع الأصول القابلة للفصل أو نقلها أو ترخيصها، وغيرها من الأشكال الممكنة (Hussinki et al., 2024).

تمثل المحاسبة عن الأصول غير الملموسة تحديًا كبيرًا لوضعي المعايير، حيث تواجههم ثلاث قضايا جدلية رئيسية تتعلق بالمعالجة المحاسبية لهذه الأصول. تتمثل القضية الأولى في الاعتراف بالأصول غير الملموسة، أي هل يجب رسملتها بدلاً من تحميلها على المصروفات في القوائم المالية، وهل يجب معاملة الأصول غير الملموسة المشتراة بشكل مختلف عن الأصول غير الملموسة المولدة داخليًا. أما القضية الثانية، فهي إذا تم الاعتراف بالأصول غير الملموسة، فهل ينبغي استنفاد جميع الأصول غير الملموسة بشكل منهجي، بما في ذلك تلك الأصول التي لها أعمار غير محددة، أم يجب إخضاع الأصول غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة لاختبارات التدهور، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الأساس الذي يتم بناء عليه إجراء تلك الاختبارات. وأخيرًا، القضية الثالثة تتعلق بما إذا كان يجب السماح للشركات بإعادة تقييم الأصول غير الملموسة (بالزيادة) لتعكس قيمتها العادلة بشكل أفضل، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الظروف التي يتم فيها ذلك (Dahmash et al., 2009).

مرت المحاسبة عن الأصول غير الملموسة في مصر بعدة مراحل ارتبطت جميعها بالتطور في المعايير الدولية للتقارير المالية. فقد تبنت مصر معايير المحاسبة الدولية منذ عام ١٩٩٧، حيث صدر القرار الوزاري رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧. واستجابة للمتغيرات والمستجدات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية، تم تحديث معايير المحاسبة المصرية لتواكب هذه المستجدات، وذلك من خلال القرار الوزاري رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦. وللمواكبة المستمرة لتطور معايير المحاسبة الدولية، صدر قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ الذي تضمن معايير المحاسبة المصرية المعدلة. وأخيرًا، في مارس ٢٠٢٣، صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، وتضمن القرار تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٣.

تمنح معايير المحاسبة المديرين بعض السلطة التقديرية بشأن الإفصاح عن المعلومات المالية. يمكن للمديرين استخدام هذه السلطة التقديرية للإفصاح بشكل متحفظ، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المفصح عنها في الفترة الحالية (استراتيجية تخفيض الدخل)، أو بشكل مبالغ فيه، مما يؤدي إلى أرباح مفصح عنها أعلى نسبيًا (استراتيجية زيادة الدخل). هناك ثلاث جهات نظر بديلة لاختيار طريقة المحاسبة، وهي التعاقد الفعال، والسلوك الانتهازي، ومنظور المعلومات. ويشار إلى منظور التعاقد الفعال كمنظور مسبق لأنه يأخذ في الاعتبار الآلية الموضوعية لتقليل تكاليف الوكالة والتعاقد في المستقبل. وبمجرد إبرام الاتفاقيات التعاقدية، قد يتخذ المديرين بصفقتهم وكلاء إجراءات تزيد من ثروتهم الشخصية على حساب بعض الأطراف المتعاقدة الأخرى. يتصرف المديرين بشكل انتهازي عندما يمارسون السلطة التقديرية بعد وقوع الحدث فيما يتصل بالتأثيرات التوزيعية بين الأطراف المتعاقدة. وعلى النقيض من ذلك، يشير منظور المعلومات إلى أن الخيارات المحاسبية توفر معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. وفي هذا المنظور، توفر المحاسبة وسيلة يمكن من خلالها للمديرين الأكثر اطلاعًا نشر المعلومات المملوكة للقطاع الخاص للمستثمرين الأقل اطلاعًا.

يتمثل أحد أكثر الأسئلة تحديًا في الدراسات المحاسبية الخاصة بالأصول غير الملموسة في نوع المعلومات المتعلقة بالأصول غير الملموسة التي تكون ملائمة لمستخدمي المعلومات، وخاصة المستثمرين كمجموعة رئيسية من أصحاب المصلحة. بمعنى آخر، إلى أي مدى تعكس الأرقام المحاسبية المعلومات التي يستخدمها المستثمرون، ويقع هذا في نطاق المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (Grzybek and Nichita, 2024). بناءً على ذلك، فقد هدف البحث الحالي إلى فحص واختبار المقدرة التقييمية للمعلومات الخاصة بالأصول غير الملموسة في البيئة المصرية، بالإضافة إلى فحص واختبار أثر تطوير معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٠ على المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة. ويتم ذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. من خلال الاعتماد على دراسة تطبيقية وعينة مكونة من ٦٨ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية بإجمالي ٦٦٤ مشاهدة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، أظهرت النتائج فيما يتعلق بالعلاقة الرئيسية محل الاختبار وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الأصول غير الملموسة المفصح عنها وسعر السهم عند مستوى معنوية ٥٪. وهذا يشير إلى وجود مقدرة تقييمية للأصول غير الملموسة في البيئة المصرية.

وفيما يتعلق بالأثر المعدل لتطوير معايير المحاسبة المصرية، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين المتغير التفاعلي وسعر السهم عند مستوى معنوية ١٠٪. وتشير هذه النتائج إلى أن تطوير معايير المحاسبة المصرية يزيد من المقدرة التقييمية للأصول غير الملموسة في البيئة المصرية.

تشير النتائج السابقة إلى الدور المعلوماتي الهام للأصول غير الملموسة، والذي يعكس بشكل واضح في أسعار الأسهم. ومن ثم، فإنه يجب على واضعي المعايير استمرار المناقشات حول الاشتراطات الخاصة بالاعتراف بالأصول غير الملموسة داخليًا، بما يساعد على إظهار الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركات.

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يُوصي الباحثان بضرورة تعزيز الجهود لتطوير معايير المحاسبة المصرية بما يتوافق مع المستجدات الدولية، مع التركيز على تحسين الإفصاح عن الأصول غير الملموسة لضمان تقديم صورة مالية تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية لهذه الأصول. كما يُوصى بتعزيز دور الجهات التنظيمية في دعم تبني معايير محاسبية مرنة تتيح رسملة الأصول غير الملموسة التي يتم تطويرها داخليًا تحت شروط معينة، مما يسهم في زيادة الموثوقية والشفافية في التقارير المالية. ومن جانب آخر، يجب توفير برامج تدريبية وورش عمل للمحاسبين والمراجعين لزيادة الوعي بأهمية الأصول غير الملموسة وتأثيرها على التقارير المالية وجودة القرارات الاستثمارية.

وأخيراً يوصي الباحثان بضرورة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لتوسيع الفهم حول المحاسبة عن الأصول غير الملموسة، مع التركيز على الجوانب النظرية المتعلقة بالقياس والاعتراف. ومن الضروري فحص مداخل التقييم اللاحق للأصول غير الملموسة، مثل مدخلي التكلفة وإعادة التقييم، ودراسة العوامل المؤثرة على مستوى الاستثمار في هذه الأصول ومستوى الإفصاح الاختياري عنها. علاوة على ذلك، يمكن تحليل الآثار المختلفة للاستثمار في الأصول غير الملموسة، مثل تعقيد الأعمال التجارية، وهيكّل رأس المال، وتنبؤات المحللين الماليين، بالإضافة إلى الأداء المالي والتشغيلي وقيمة الشركة. كما ينبغي دراسة أثر تعديلات معايير المحاسبة المصرية لسنة ٢٠٢٣ على المحاسبة عن الأصول غير الملموسة، ومدى مساهمتها في تحسين الشفافية والدقة في التقييم والإفصاح عن هذه الأصول بما يعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات. ومن الجوانب الأخرى الجديرة بالبحث، يمكن تناول التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات في التحقق من الأصول غير الملموسة، بما يشمل طرق التقييم ودقة الإفصاحات المالية المرتبطة بها.

بالإضافة إلى ما سبق، يُوصى بدراسة العلاقة بين الأصول غير الملموسة ومفاهيم الاستدامة، حيث يمكن تحليل كيف يمكن لهذه الأصول، مثل العلامات التجارية المرتبطة بالممارسات المستدامة أو براءات الاختراع للتقنيات الخضراء، أن تسهم في تعزيز الأهداف البيئية والاجتماعية للشركات. وأخيراً، مع التقدم التكنولوجي، هناك حاجة لفحص أثر تكنولوجيا المعلومات، مثل الذكاء الاصطناعي وأنظمة إدارة البيانات، في تحسين قياس وإدارة الأصول غير الملموسة، مما يعزز من كفاءة التقييم والإفصاح ويوفر للمستثمرين معلومات أكثر دقة وموثوقية.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- سليمان، أسامة ربيع أمين. ٢٠٠٨. "التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS" الطبعة الثانية، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، كلية التجارة-جامعة المنوفية.
- فواد، عز الدين، ويزيد تفرات. ٢٠٢٤. "الأصول غير الملموسة في المؤسسات الناشئة: إشكالية القياس والاعتراف". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد ١١، العدد ١، ٢٨١ – ٢٩٩.
- معايير المحاسبة المصرية. ٢٠٠٦. قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦. المطابع الاميرية.
- معايير المحاسبة المصرية. ٢٠١٥. قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥. المطابع الاميرية.
- معيان المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل. ٢٠٢٣. قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لسنة ٢٠٢٣. المطابع الاميرية.

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdul-Shukor, Z., M.-K. Ibrahim, J. Kaur, and H. Md-Nor. 2008. The Value Relevance of Intangibles Non-Current Assets in Different Economic Conditions. *International Review of Business Research Papers* 4 (2):316-337.
- Al Jifri, K., and D. Citron. 2009. The Value-Relevance of Financial Statement Recognition versus Note Disclosure: Evidence from Goodwill Accounting. *European Accounting Review* 18 (1):123-140.
- Bagna, E., E. Cotta Ramusino, S. Denicolai, and R. Strange. 2024. Intangible assets and firm performance: The relative effects of recognized and unrecognized assets. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity* 10 (3).
- Barker, R., A. Lennard, S. Penman, and A. Teixeira. 2021. Accounting for intangible assets: suggested solutions. *Accounting and Business Research* 52 (6):601-630.
- Barth, M. E., W. H. Beaver, and W. R. Landsman. 2001. The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view. *Journal of Accounting and Economics* 31 (1):77-104.
- Bauman, M. P., and K. W. Shaw. 2018. Value relevance of customer-related intangible assets. *Research in Accounting Regulation* 30 (2):95-102.
- Bugeja, M., and N. Gallery. 2006. Is older goodwill value relevant? *Accounting & Finance* 46 (4):519-535.
- Chalmers, K., G. Clinch, and J. M. Godfrey. 2008. Adoption of International

- 
- 
- Financial Reporting Standards: Impact on the Value Relevance of Intangible Assets. *Australian Accounting Review* 18 (3):237-247.
- Ciftci, M., M. Darrough, and R. Mashruwala. 2013. Value Relevance of Accounting Information for Intangible-Intensive Industries and the Impact of Scale: The US Evidence. *European Accounting Review* 23 (2):199-226.
- Cordazzo, M., and P. Rossi. 2020. The influence of IFRS mandatory adoption on value relevance of intangible assets in Italy. *Journal of Applied Accounting Research* 21 (3):415-436.
- Dahmash, F. N., R. B. Durand, and J. Watson. 2009. The value relevance and reliability of reported goodwill and identifiable intangible assets. *The British Accounting Review* 41 (2):120-137.
- Francis, J., and K. Schipper. 1999. Have Financial Statements Lost Their Relevance? *Journal of Accounting Research* 37 (2):319-352.
- Gong, J. J., and S. I. L. Wang. 2016. Changes in the value relevance of research and development expenses after IFRS adoption. *Advances in Accounting* 35:49-61.
- Goodwin, J., and K. Ahmed. 2006. Longitudinal value relevance of earnings and intangible assets: Evidence from Australian firms. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 15 (1):72-91.
- Grzybek, O. 2023. Are accounting choices for intangible assets informative or opportunistic? Evidence from Poland. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 51.
- Grzybek, O., E.-M. Nichita, L. Parrondo, and O. Amat. 2024. Value-relevance of intangibles - a structured literature review. In *Research Handbook on Financial Accounting*. Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, 185-205.
- Güleç, Ö. F. 2021. Value Relevance of Intangibles: A Literature Review. In *Ethics and Sustainability in Accounting and Finance, Volume II*, 109-129.
- Hellström, K. 2006. The Value Relevance of Financial Accounting Information in a Transition Economy: The Case of the Czech Republic. *European Accounting Review* 15 (3):325-349.
- Hussinki, H., T. King, J. Dumay, and E. Steinhöfel. 2024. Accounting for intangibles: a critical review. *Journal of Accounting Literature*.
- Ji, X.-D., and W. Lu. 2014. The value relevance and reliability of intangible assets. *Asian Review of Accounting* 22 (3):182-216.

- 
- 
- Kim, J. 2023. The effect of PCAOB inspections on corporate innovation: evidence from deficiencies about the valuation of intangibles. *Review of Accounting Studies* 29 (2):1491-1523.
- Kimouche, B., and A. Rouabhi. 2016. The impact of intangibles on the value relevance of accounting information: Evidence from French companies. *Intangible Capital* 12 (2).
- King, Z., T. J. Linsmeier, and D. D. Wangerin. 2023. Differences in the value relevance of identifiable intangible assets. *Review of Accounting Studies* 29 (4):3838-3886.
- Kumari, P., and C. S. Mishra. 2020. Value relevance of aggregated and disaggregated earnings in India: Significance of intangible intensity. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 39.
- Kumari, P., and C. S. Mishra. 2023. Value relevance of earnings and book value of equity in profit versus loss reporting firms: significance of intangible intensity. *Accounting Research Journal* 36 (2/3):166-182.
- Lim, S. C., A. J. Macias, and T. Moeller. 2020. Intangible assets and capital structure. *Journal of Banking & Finance* 118: 105873.
- Ma, S., and W. Zhang. 2023. How to improve IFRS for intangible assets? A milestone approach. *China Journal of Accounting Research* 16 (1): 100289.
- Mariana, B., and G. Mihaela. 2023. Accounting Implications Of The Measurement And Recognition Of Intangible Assets. *Annals - Economy Series* 4:22-32.
- Masulis, R. W., S. W. Reza, and R. Guo. 2023. The sources of value creation in acquisitions of intangible assets. *Journal of Banking & Finance* 154: 106879.
- Naimah, Z. 2012. Bias in Accounting and the Value Relevance of Accounting Information. *Procedia Economics and Finance* 2:145-156.
- Ohlson, J. A. 1995. Earnings, Book Values, and Dividends in Equity Valuation. *Contemporary Accounting Research* 11 (2):661-687.
- Oliveira, L., L. L. Rodrigues, and R. Craig. 2010. Intangible assets and value relevance: Evidence from the Portuguese stock exchange. *The British Accounting Review* 42 (4):241-252.
- Park, K., and S. Jang. 2021. A study of value-relevance and reliability of intangible assets: What do we know from the restaurant industry? *Journal of Hospitality and Tourism Management* 47:104-113.

---

---

## The Value Relevance of Intangibles Assets Information - Evidence from Listed Companies on Egyptian Stock Exchange

### Abstract:

The study aimed to examine and test the value relevance of intangible assets disclosed in financial statements. Additionally, it sought to investigate the impact of the development of Egyptian accounting standards – as a moderator variable – on the value relevance of intangible assets. The study relied on an applied approach, utilizing a sample of 68 companies listed on the Egyptian Stock Exchange was used with a total of 664 observations during the study period from 2010 to 2019. The finding regarding the primary relationship under investigation revealed a positive and significant relationship between disclosed intangible assets and stock price at a 5% significance level. This indicates the existence of value relevance for intangible assets in the Egyptian context. Regarding the moderating effect of the development of Egyptian accounting standards, the results showed a positive and significant relationship between the interactive variable and stock price at a 10% significance level. These findings suggest that the development of Egyptian accounting standards enhances the value relevance of intangible assets in the Egyptian context.

**Keywords:** Intangible Assets, Value Relevance, Egyptian Accounting Standards.